

على النشاط الاقتصادي الوطني، حيث كان من الأجر بالحكومة الجديدة الإتيان بمشروع جديد للقانون التنظيمي للمالية بعد ملامته مع مقتضيات الدستور الجديد، حتى تتفادى الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة عند إحالة المشروع على غرفتي البرلمان، حيث أصبحنا نناقش مشروع قانون مالي بمقتضيات دستورية جديدة وقانون تنظيمي مالي قديم متجاوز غير ملائم لمقتضيات الدستور الجديد، والذي من المفروض أن تستحضر الحكومة أثناء الإعداد له مستقبلا كل هاته الظروف الاستثنائية التي عاشها القانون المالي لسنة 2012.

السيد الرئيس،

إننا نعترف لكم، السيد الوزير، بأن مشروع القانون المالي الحالي يصادف دينامكيتين هامتين وحاسمتين عاشتهما بلادنا وفق مسارات مختلفة، مسار دينامية الإصلاحات الكبرى الماضية فيها بلادنا بكل جرأة، والهادفة إلى تجهيز البلاد وعصرنتها وفق إرادة ملكية واضحة، حاضرة بقوة في أغلبها، تهدف القرب الحقيقي من المواطن، ومسار آخر يجسد دينامية التغييرات المتشعبة بتعميق الديمقراطية وتطوير الإصلاحات المرتبطة بالحكومة وفق نموذج مغربي متميز في سياق اقتصادي واجتماعي عالمي مطبوع بصعوبة كبيرة وفي محيط إقليمي وعربي متعطش إلى الحرية والتغيير.

السيد الرئيس،

إننا واعون بصعوبة المرحلة ومن موقع مسؤوليتنا، كفريق أصبح في المعارضة، بعدما دبرنا الشأن العام لفترة طويلة، وأخص بالذكر قطاع الاقتصاد والمالية، فإننا نتقاسم معكم هذه الصعوبة مستنتجين أن بصات الحزب الفائز في الانتخابات والمشكل لهذه الحكومة غائبة في هذا المشروع، خاصة عندما سمحتمه رغبة منها في ملاءمته مع مضمون البرنامج الحكومي.

إن الاستنتاج الذي توصلنا إليه داخل الفريق من خلال كل ما سبق ذكره، أن الحزب الذي يترأس الحكومة لم يكن مستعدا بعد لتسيير الشأن العام، ولم يقدم في هذا المشروع برنامجا اقتصاديا وماليا واقعا من شأنه أن يعطي قيمة مضافة للميزانية العامة، ولم يستفد من تجربة المعارضة التي مارسها لفترة طويلة.

لذلك، يمكننا أن نقول أن القانون المالي هو استمرارية لسابقه في بنينه وهندسته ومضمونه، ومن خلال ما تضمنه كذلك من إجراءات تثمن التراكبات الإيجابية السابقة. وبالتالي، فإن أي مزايدات في الموضوع من خلال إجراءات شفهوية يصعب تنزيلها على أرض الواقع، تبقى في نظرنا من قبيل المزايدات السياسية التي نرفضها في فريق التجمع الوطني للأحرار جملة وتفصيلا.

السيد الرئيس،

إننا كنا دائما مقتنعين بأن الميزانية العامة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن أي تأخير في هذا الأمر ستكون له - لا محالة - انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، الشيء الذي لاحظناه باللموس

محضر الجلسة رقم 808

التاريخ: الخميس 18 جادى الآخرة 1433 (10 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مواصلة الاستماع لمداخلات السادة رؤساء الفرق وممثلي المجموعات النيابية بخصوص المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 22.12.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

السادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا للدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يستأنف المجلس هذه الجلسة لمواصلة الاستماع لباقي التدخلات العامة للفرق والمجموعات البرلمانية حول مشروع قانون المالية رقم 22.12.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي المعطي بنقدور، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارون المحترمون،

أدخل، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لمناقشة الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2012، هذا القانون الذي نعتبره استثنائيا بكل المقاييس، حيث عرف تحضيره وتبنيته وعرضه على مجلس النواب ثم سحبه عدة تجاوزات، تحكّم فيها السياسي على مصلحة الوطن والمواطنين.

وها نحن اليوم مع كامل الأسف- نعيش تبعات ذلك من خلال توقف العديد من المشاريع المبرمجة أو تلك التي في طور الإنجاز، أزمّت وضعية المقاولات التي أصبحت تعيش صعوبات مالية، وعلى الخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة، الشيء الذي جعلنا نقر، وبكل موضوعية، بأننا أمام قانون مالي متجاوز.

السيد الرئيس،

إن التأخر في إحالة مشروع قانون المالية على البرلمان أثر بشكل كبير

الأخضر" الذي رصدت له استثمارات مهمة تصل إلى 41 مليار درهم، حيث ستبلغ الاستثمارات السنوية لسنة 2013 حوالي 9 ملايين درهم، تغطي مختلف السلاسل الفلاحية، حيث نعتبره مشروعا واعدا، وعلى الخصوص سلسلة الحبوب المتوفرة على برنامج تعاقدى مع كافة الشركاء بهدف ضمان 70 مليون قنطار في المتوسط من الحبوب سنويا.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى نسبة النمو دون احتساب القطاع الفلاحي، فإن معدل النمو ينزل عن سقف 4% منذ سنة 2004، ما عدا سنة 2009 التي كانت سنة بداية الأزمة الحقيقية، حيث وصلت سنة 2011 إلى 4,9%. هذه المؤشرات تؤكد عودة الانتعاش لقطاع الصناعات التحويلية.

وفي هذا الإطار، نطالب الحكومة بالاستمرار في تنويع روافد النسيج الإنتاجي غير الفلاحي والبحث عن قطاعات أخرى على غرار الأداء الجيد للصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية بفعل التطور المرتقب لصناعة الأسمدة وصناعة الأدوية والصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والالكترونية، ولعل أبرزها إنجاز شركة رونو بطنجة، دون أن ننسى قطاع الطيران كذلك. كما أن الصناعات الغذائية ستعرف انتعاشات كبيرا بفعل انتعاش الطلب الداخلي وإحداث 6 أقطاب للصناعة الغذائية بكل من: طنجة، بركان، أكادير، مكناس، العرائش وبني ملال.

وننتظر من الحكومة إحداث قطب الشاوية ورديغة الذي هيأت له الجهة الوعاء العقاري، حيث ستعمل هذه الأقطاب على تثمين ما يزيد عن 50% من المنتج الفلاحي مع الابتعاد إذن عن دعم القطاعات المفلسة باعتماد آليات الحكامة في تديرها والبحث في أسباب إفلاسها.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع الإسكان، فقد أعطت الحكومة خلال العشرية الأخيرة عدة تحفيزات مالية مهمة للنهوض بقطاع الإسكان ومحاربة السكن الصفيحي، إلا أنه - مع الأسف الشديد - ورغم التحفيزات المالية المشجعة، ظل الخصاص كبيرا، حيث صرح الوزير الوصي على القطاع بأن هناك خصاص يصل إلى حوالي مليون وحدة سكنية، كما أن البناء العشوائي استفحل بشكل كبير، خصوصا في هذه السنة التي كانت سنة الإعلان عن الإصلاحات السياسية والدستورية المتوقعة بدستور 2011، حيث استقلت السلطات العمومية من لعب أدوارها في محاربة السكن الصفيحي مع فشل البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح، أضف إلى ذلك الأزمة التي يعرفها قطاع العقار.

لذا، فإنه لا سبيل لحل الأزمة دون اللجوء إلى تنويع العرض السكني واعتماد مقاربة أكثر موضوعية وواقعية في تحديد الإعفاءات الضريبية في قطاع العقار، الشيء الذي اعتمدناه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار من خلال التعديلات التي قدمناها على المشروع، والتي رفضتها الحكومة - مع كامل الأسف - حيث وجدنا أن المقترضات الحالية تستبعد الشباب والأسر

في الأربع أشهر الماضية من هذه السنة من خلال الجمود والركود الذي عرفه الاقتصاد الوطني، والذي كان له انعكاسات وخيمة على المقاولات الوطنية، مؤكداً على ضرورة الاستفادة من هذه الوضعية السلبية من أجل العمل على تقاديتها مستقبلا.

وبناء عليه، فإن مناقشتنا للإعداد وتبني القانون المالي تنطلق من تعاملنا الواقعي مع الأرقام والمعطيات، بفضل ما راكمنه من تجربة طويلة في حزب التجمع الوطني للأحرار، فنتخر بها ونعتز بنتائجها، مستخلصين وبكل موضوعية أن قيمة الميزانية العامة لا تستجيب لطموحاتنا، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحل بها المشاكل الكبرى والاختلالات البنوية التي تعيشها بلادنا من قبيل حل معضلات التعليم والصحة، على سبيل المثال لا الحصر.

لذلك، فإننا نؤكد أن الأغلبية والمعارضة، ومن خلال ما طبعه نقاشنا، سجلت وبكل جرأة أن 300 مليار درهم مجموع ميزانية الدولة لن تلي الاحتياجات المطلوبة، خصوصا وأنها لن تعرف أي تغيير مستقبلا، لذا فإن الاختلاف في هذا الباب سيكون في كيفية التبوب وترتيب الأولويات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد بنت الحكومة مشروع القانون المالي 2012 على فرضيات هشة، حيث أنها لم تأخذ بعين الاعتبار تطورات الظرفية الوطنية والإقليمية والدولية الحالية، الشيء الذي أبرزته المعطيات الصادرة عن بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، التي أكدت معطياتها الرقمية على أن نسبة النمو لا يمكن أن تتجاوز 3% بدل 4,2% التي بني عليها المشروع، نفس الشيء ينطبق على الشق الفلاحي للنمو، بحيث أن هذا الشق مازال غير متحكم فيه، ولم تستطع الحكومة إلى اليوم الخروج من رحمة التقلبات المناخية في تحديدها لنسبة النمو، وبالتالي فإن الحلول التي اعتمدها الحكومة لتخفيف آثار الجفاف تبقى ترفيعة ولا تفي بالمطلوب.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة مطالبة اليوم بالاستفادة من دروس الماضي في تدير ظاهرة الجفاف البنوية، حتى تتمكن من إعطاء دعم حقيقي لصغار الفلاحين، مؤكداً على ضرورة الاستمرار في تخفيف منابع الفقر وكل مظاهر الهشاشة الاجتماعية بالعالم القروي، لهذا أصبحنا مطالبين بالإسراع في تنزيل وتنفيذ مخطط "المغرب الأخضر" للرفع من إنتاجية القطاع الفلاحي.

إننا نحمد الله على التساقطات المطرية الأخيرة، والتي أنقذت الموسم الفلاحي في بعض المناطق، حسب ما عبر عنه السيد وزير الفلاحة والصيد البحري أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع.

وإننا ننتظر كذلك بفاغ الصبر احتلال قطاع الفلاحة مكانة مهمة من خلال النتائج الإيجابية الموعود بها، للتفعيل والتنزيل السريع لمخطط "المغرب

تلكم بعض اقتراحاتنا لمحاربة السكن الصفيحي ومحاربة أحزمة الفقر المحيطة بمدننا والتي تشوه جاليتها وتمس بتأريخ عمراننا.
السيد الرئيس،

إن معدل النمو المعتمد كذلك لم يأخذ بعين الاعتبار حالة الاختناق التي تعرفها منطقة الأورو، باعتبارها الشريك الأساسي للمملكة، خصوصا فرنسا، حيث أصبح لزاما علينا الانفتاح على أسواق أخرى في الاتحاد الأوروبي، تكون أكثر جاذبية وأكثر انتعاشا كأمانيا مثلا.

أما بالنسبة للتضخم، فإن الأرقام التي حددتها الحكومة في 2,5% ثم تعود ومن خلال الأجوبة المقدمة على تساؤلات وتدخلات السادة المستشارين في اللجنة المختصة، إلى أن هذا الرقم لن يتعدى 0,6% في الشهرين الأولين من سنة 2012، ثم جاءت برقم 2,1% بناء على تطور الأسعار التي يستحيل التحكم فيها بالنظر إلى تذبذب تصريجات الحكومة بخصوص الموسم الفلاحي وارتبان السوق إلى المضاربات المتفشية في منظومة اقتصادنا، وللأسف يبقى الاحتكار وتبقى المضاربات المعضلة الكبرى التي مازالت تتحكم في أسواقنا.
السيد الرئيس،

أما بالنسبة لفرضية سعر البترول وتحديداتها في 100 دولار للبرميل الواحد، فنعتقد أنها مجازفة كبيرة لأن التقلبات غير المسبوقة للأسواق النفطية خلال السنوات الأخيرة يصعب معها، وحتى على كبريات المؤسسات المالية، التنبؤ بأسعارها نتيجة فشل سياسة منظمة الأوبك في تحديد آليات السوق، خاصة في الشق المتعلق بالعرض، علما أن هذا العرض مازالت تتحكم فيه العوامل الجيوسياسية، خصوصا البرنامج النووي الإيراني، عدم الاستقرار الذي تعرفه ليبيا والعراق، مازالت ترخي بضلالتها على ثمن البرميل، ونراه يرتفع وينخفض حسب تطورات الأحداث في هاته البؤر، أضف إلى ذلك إعلان الصين الشعبية عن زيادة وارداتها من قطاع الطاقة، الشيء الذي جعل حكومتنا الموقرة تنهيا اليوم وتحضر للرفع من سعر الكازوال والبنزين بجميع مشتقاته.

السيد الرئيس،
لقد أثرت أزمة منطقة الأورو على وضعية جاليتنا المغربية بالخارج، بحيث أن هذا المشروع يسجل استمرارية ضعف عائدات مغاربة العالم من العملة الصعبة، وهنا نسجل في هذا الباب تضارب أرقام الحكومة مع بنك المغرب الذي أكد أن احتياطي العملة الصعبة تقلص بشكل ملحوظ ولا يتجاوز ثلاثة أشهر، على عكس ما جاءت به الحكومة التي أكدت أن هذه الاحتياطات تصل إلى خمسة أشهر ونصف فقط.

إذن، من خلال قراءتنا لهاته الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية، فهي فرضيات هشّة، حيث لم نلاحظ في هذا المشروع أي اقتراح من اقتراحات الحزب الأول الفائز بالانتخابات والتي تضمنها برنامجنا الانتخابي الذي تعاهد به مع الشعب المغربي.

الراغبة في اقتناء مسكن مساحته أقل من 50 متر مربع، كما أن الطبقة المتوسطة تلجأ إليه لأنها لا تجد في السوق منتوجا يتماشى مع قدرتها الشرائية، لذا فإن هاتين الفئتين على حد سواء تتجه للمنتوج السكني بقيمة 250 ألف درهم، والذي يتجاوز القدرة الشرائية للفئة الأولى ولا يتطابق مع تطلعات الفئة الثانية، وهذا ما جعلنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقترح مستقبلا الإجراءات التالية من أجل تنوع المنتج السكني وتشجيع الإقبال عليه:

- اقتناء سكن يعني المقتني من أداء الضريبة على القيمة المضافة؛

- منتوج جديد لتشجيع الطبقة المتوسطة لاقتناء سكن مريح من خلال ما اقترحتة الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين.

وتدعينا للسياسة السكنية المتبعة ومواجهة الخصاص الكبير في هذا القطاع، فإننا نقترح كذلك تشجيع السكن الموجه للكراء، حيث نعتبر أن الإجراءات التي جاءت بها الحكومة في هذا الباب غير كافية من خلال توقيع اتفاقية بين المالك للسكن الموجه للكراء أو المستثمر والدولة، والتي سيتم من خلالها تحديد الالتزامات المطلوبة من كلا الطرفين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

على الحكومة أن تقر بأنها فشلت في تحقيق هدف المشروع الوطني ل "مدن بدون صفائح"، وهو البرنامج الذي أثار ضجة كبرى. لذا، فإننا، كمعارضة بناءة واقتراحية، نؤكد على أن القضاء على السكن الصفيحي وبشكل نهائي يمكن أن يتحقق إذا التزمت الحكومة مستقبلا بالإجراءات التالية:

- الإعفاء من أداء جميع الضرائب والرسوم بما في ذلك رسوم التحفيظ العقاري والمسح العقاري؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الموجهة للمستفيدين من السكن منخفض التكلفة أو فوكأريم؛

- تحسين وضعية السكن منخفض التكلفة عن طريق الاستفادة من نفس الامتيازات الممنوحة للسكن الاجتماعي والمسطرة في قانون المالية لسنة 2010 (سعر البيع 140 ألف درهم دون احتساب الرسوم مع الترخيص لبناء أربع طوابق بدل ثلاثة)؛

- إعفاء عمليات التهيئة الكبرى المتعلقة بالأراضي التي تصل مساحتها إلى 100 هكتار من الضريبة على الأراضي غير المبنية لمدة 20 سنة؛

- تمديد من إدارة الضرائب للفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ تسديد الضريبة على القيمة المضافة المرتبطة بالسكن الاجتماعي والوقت اللازم لتسليم عقد البيع النهائي إلى هذه الإدارة من 30 يوما إلى ثلاثة أشهر؛

- إنشاء صندوق خاص لإنجاز مرافق اجتماعية وإدارية للمدن الجديدة.

ومشاريع الطرق السيارة وبرنامج فك العزلة، وهي المشاريع التي ينتظر إنجازها الشعب المغربي بفارغ الصبر، ولعل مبلغ 188 مليار درهم كخلاف مالي موزع على مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية من شأنه أن يعطي دفعة قوية للاستمرار في بناء هذه المشاريع، إلا أننا كنا ننتظر منكم إجراءات مواكبة لكيفيات تدبير هاته الاعتمادات المرصودة في غياب رؤية واضحة لتوطين هذه الاستثمارات مجاليا في إطار توزيع عادل لهاته الاستثمارات عبر الجهات، للأسف، غابت في هذا المشروع واكتفيتم بما أعده سلفكم في هذا الباب.

و في هذا الإطار، نفتح عليكم كذلك الدفع باتجاه جزء من هذا الغلاف مستقبلا للرفع بالاستثمار في اتجاه القطاع الخاص باعتبار أن هذا الأخير لم يواكب التطور الذي عرفته بلادنا في العشرية الأخيرة، حيث أصبح من اللازم على الحكومة مراجعة النموذج الاقتصادي في هذا الباب مع التشديد على جعل الأبنك تنخرط بكل مواطنة ومسؤولية في سياسة تسهيل تمويل المقاولات وتشجيع البحث العلمي والعودة إلى اعتماد سياسة صناعية مندمجة لكي تكون رافعة لإقلاع حقيقي لاقتصادنا.

السيد الرئيس،

لقد شنت الحكومة مسامعنا باعتماد مبدأ الحكامة ومحاربة اقتصاد الربيع، لكن - للأسف - لم نلاحظ ما يشفي الغليل من الإجراءات التي تفي بذلك من قبيل إصلاح جريء وشجاع للمنظومة القانونية للصفقات العمومية في غياب أي تصور لنموذج اقتصادي بديل يعطينا إشارات بأننا فعلا ندخل مرحلة جديدة، تتماشى وما تشهده بلادنا من تحولات سياسية كبرى، على خلفية الحراك الاجتماعي وإعطاء الفرصة إلى المقاولات الوطنية لتشجيعها على الإبداع والابتكار في إطار ضمان تنافس كبير.

إن الاستثمار العمومي اصطدم - مع الأسف - بعدة إشكالات أثناء تنزيله، ذلك أن الحكومة مازالت - للأسف - تعتمد مقاربة قطاعية في توزيع هذه الاستثمارات، مما يجعل هذه الاستثمارات مشتتة وتضعف الرؤية الأفقية للسياسات القطاعية في شكلها الشمولي، مستحضرين في ذلك واقع قطاع التعليم والصحة.

كما أن مستوى تنفيذ ميزانيات هذه الاستثمارات يعرف سوءا في التدبير والتسيير، وهذا يطرح إلحاح إشكالية الحكامة، ذلك أن نسب تنفيذ الميزانية في بعض القطاعات يصل إلى أدنى مستوياته ما بين 30 و40% وهي أرقام صادمة تفرض علينا إعادة النظر في طريقة تدبير هذه الميزانيات، مطالبين الحكومة في هذا الباب تزويد مجلسنا الموقر ببيانات وأرقام واضحة حول مستوى نسب تنفيذ الميزانية العامة في التسيير والاستثمار في أقرب وقت ممكن، حتى تتمكن جميعا من وضع الأصبغ على كافة الاختلالات التي تعترى تدبير الميزانية بشكل عام والميزانيات القطاعية بشكل خاص.

إننا، السيد الرئيس، نوه بعمل المجلس الأعلى للحسابات، الذي لا

لهذا، فإن الحكومة مطالبة بالإفصاح عن اختياراتها وتصورها بشأن عجز الميزانية على اعتبار أن تمويل العجز من خلال الاستدانة قد يعود ببلادنا - لا قدر الله - إلى سنوات التقويم الهيكلي.

السيد الرئيس،

بخصوص نسبة التضخم، والتي توقعت الحكومة حصرها في نسبة 2,5%، نعتقد داخل فريقنا أنه في ظل الظرفية الاقتصادية الوطنية والإكراهات التي تمر بها، أخذنا بعين الاعتبار وضعية شركائنا الأوروبيين الصعبة والتضخم الحاصل في أسواقهم، فإنه يصعب التحكم في هاته النسبة المعلنة، حيث ننبه وبقوة إلى خطر التضخم المستورد، أضف إليه صعوبة السنة الفلاحية، زائد ضائقة مالية صعبة تعيشها مالتنا العمومية.

السيد الرئيس،

إن ميزانا التجاري مختل بسبب تراجع خطير لعتبة صادراتنا بالرغم من المشاريع الطموحة التي أحدثتها الحكومة، كبرنامج "المغرب المصدر"، والتي اصطدمت بسوء التسويق وعدم تنوعه في ظل تراجع عائدات السياحة كقطاع منتج وواعد لبلادنا وبحكم تداعيات ما اصطاح عليه بالربيع العربي وتراجع عائدات مغاربة العالم بفعل الأزمة الاقتصادية بدول الإقامة بالمهجر، طالبين من الحكومة في هذا الباب تقوية تنافسية المنتج الوطني محليا ودوليا، دون أن ننسى في هذا الإطار دور الدبلوماسية الحكومية والبرلمانية التي يجب تفعيلها في اتجاه جلب الاستثمارات الخارجية وضمان أسواق جديدة لتصريف الصادرات المغربية.

السيد الرئيس،

إن أكبر معضلة أصبحت تعاني منها ميزانيتنا العامة، باعتراف الحكومة نفسها، النفقات الثقيلة لصندوق المقاصة، حيث وصلت في هذا المشروع إلى 46 مليار درهم بما فيها المتأخرات، مؤكدين على أن ما صرح به السيد وزير الشؤون العامة والحكامة بأنه لا يوجد بلد في العالم يصل مستوى الدعم الذي تقدمه المملكة المغربية للمواد الأساسية، لأن هذه النفقات الثقيلة ترهق وبشكل كبير ميزانية الدولة. إذن أين هو البديل الذي وعدتم به لإصلاح هذا الصندوق؟

سؤال - مع الأسف - لم نجد له جوابا في هذا المشروع، حيث نسجل وبخيبة أمل كبرى عدم ملامستنا لأية تدابير شجاعة لحل معضلة هذا الصندوق، مطالبين بإصلاح جذري لهذا النظام، محيلينكم على تجارب بعض الدول التي أثمرت إصلاحاتها نجاحات كبرى في هذا الباب وأن الإبقاء على وضعية هذا الصندوق هو من قبيل المخاطرة بمستقبل اقتصادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يشكل الاستثمار العمومي أحد الركائز الأساسية لتجهيز بلادنا بمشاريع كبرى محيكة، وعلى رأسها مشروع (T.G.V)، القطر الفائق السرعة،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. الكلمة للسيدة المستشارة الأخت زبيدة بوعياذ، عن الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون،

أتدخل، باسم الفريق الاشتراكي، لمناقشة مشروع ميزانية سنة 2012 التي نحن في أواسطها. واني لأعبر عن بالغ أسفي باسم المعارضة الاتحادية من الظروف غير العادية ولا الواضحة ولا المغلبة للمصلحة الوطنية التي رافقت عرض مشروع الميزانية على البرلمان بهذا الشكل المتأخر والمرجل.

فبعدما كانت التبريرات الأولى تدعي عزم الحكومة على التقدم بتغييرات واجتهادات على مشروع الميزانية الذي وضعته الحكومة السابقة، إذ بها تعرض مشروعنا لا يختلف عنه إلا ببعض التوشحات وبعض الإضافات التي سبق للحكومة السابقة إعدادها ودون أدنى اجتهاد على مستوى مضامين وبنية الميزانية.

فما سبب كل هذا التمهيط المضر بالافتصاد الوطني ومؤسساته وفاعليه؟ وكيف لم تبادر الحكومة إلى تدارك الأمر حين اتضح لها محدودية طرحها وسعيها لاختيار الاستمرارية؟

لقد اختار المغاربة التغيير، سواء حينما صوتوا بشكل واسع على دستور 2011 أو حينما اختاروا تيارا جديدا بنسبة مهمة لتسيير دواليب الشأن العام، ولقد احترمنا اختيار المغاربة وإرادتهم في التغيير، وتوجهنا نحو معارضة إيجابية وبناءة ومواطنة دون تردد أو تشويش.

وإننا اليوم ملزمون بالدفاع عن اختيارات المغاربة الدستورية التي أعادت توزيع السلطات وأعطت اختصاصات أقوى للحكومة ولرئيسها في تدبير الشأن العام، مما يفرض إحداث تحول نوعي على مستوى التدبير والتسيير والحكامه في الشأن السياسي وفي الشأن العام.

غير أننا لم نلمس نفس الحرص والحماس لدى الحكومة الجديدة في تفعيل الاختصاصات المهمة والكبيرة التي منحها بها الدستور، وهي الليونة التي إن كان بعض مجتهدى الحزب الحاكم يعتبرها تدرجا في الإصلاح، فإننا نرى فيها انزياحا عن المبادئ الدستورية التي توافق حولها المغاربة والتي على أساسها تسلم الحزب الجديد رئاسة الحكومة في تعاقده دستوري، لا مجال لتأويله أو التهرب منه.

وبالتالي، فإن من بين أهم متطلبات المرحلة السياسية الجديدة في بلادنا الاضطلاع بالمسؤوليات التي يتطلبها تدبير الشأن العام وتحمل التبعات والنتائج المترتبة عن ذلك، وهو ما نرى فيه وجهنا من أوجه ربط

يقصر مجال عمله على الحكم بالقرارات والإدانة فحسب، وإنما يشمل كذلك إرجاع الخسارة المالية والأموال المنهوبة إلى الخزينة العامة، وهذا في الحقيقة ما يريدته المواطن اليوم، متسائلين عن دوركم - كحكومة - لمواكبة عمل هذا المجلس الأعلى كمؤسسة دستورية ترأب طريقة تصريف المال العام، إذ نعتبر أن الخلية التي أحدثتها وزارة العدل والحريات للنظر في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لا تكفي، بل المطلوب هو مباشرتها من طرف النيابة العامة للضرب على أيدي ناهبي المال العام.

وهنا لا تفوتني الفرصة دون أن أثنى غالبا باسم فريق التجمع الوطني للأحرار تنصيب جلالة الملك للهيئة العليا للحوار من أجل إصلاح منظومة العدالة التي نعتبرها في فريقنا الفرصة الأخيرة لإصلاح العدالة وجعلها منصفة سهلة الولوج للمواطنين والمواطنات وفق مقاربة تشاركية شدد عليها جلالة الملك، وجعلها المفتاح الأساسي لإصلاح القضاء.

السيد الرئيس،

أمام كل ما سبق ذكره، وبناء على ما تضمنته مداخلتنا من ملاحظات واقتراحات، نعتبرها أساسية على هذا المشروع للمستقبل، فإننا سنكون بذلك مكرهين للامتناع عن التصويت على ميزانية سنة 2012 للاعتبارات التالية:

- سمنتمن لأننا نعتبر أنفسنا من هيا هذا المشروع وساهم في إعداده من خلال الإصلاحات التي تضمنها، وعلى رأسها إحداث "صندوق التماسك الاجتماعي"، والذي كان الهدف من وراء إحداثه إحياء وتأسيس ثقافة التضامن وإعطاء دفعة قوية لانطلاقه صحيحة لهذا الصندوق، حيث أضفنا عليه داخل الفريق تعديلا آخر اقترحنا فيه خمسة أشطر لنسب مساهمة الشركات حسب الربح الصافي لكل منها ولمدة سنة واحدة. للأسف، لم تقبل الحكومة هذا التعديل؛

- سمنتمن لأننا لم نجد في المشروع لا إبداعا ولا ابتكارا. كل ما وجدناه تحجج بالأزمة والظرفية الوطنية والإقليمية والدولية الصعبة رغم تأخر إحالته؛
- سمنتمن لأنكم لم تعطونا تصورا بديلا لامتناس البطالة ومعالجة معضلات الصحة والتعليم؛

- سمنتمن كذلك لأنكم تعاملتم بجفاء مع تعديلاتنا ورفضتم التجاوب معها في التعديل المقترح لرفع الظلم عن المواطنين والمواطنات من خلال وقف الهجوم غير المبرر للخزينة العامة على الأرصدة البنكية للملزمين وتعويضاتهم التي يتقاضونها دون انتظار أحكام القضاء التي تبقى الفيصل في المنازعات القائمة بين الملزمين والإدارة الضريبية، وإعادة النظر كذلك في وسائل التبليغ التي طالما قدمنا في شأنها اقتراحات ولكنها لم تقبل؛

- وسمنتمن، أخيرا، لأننا، في إطار المعارضة البناءة والهادفة، أردنا أن نترككم مرتاحين في تدبير الشأن العام لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والأهم من ذلك إعلان نتائجها وآثارها في محاربة الفساد وعدم الإفلات من العقاب.

إننا معنيون وملزمون بمحاربة الفساد وبفضحه، كمعارضة اتحادية مناضلة، ولا نعتبر ذلك مهمة الحكومة لوحدها، لكننا سنحملها كامل المسؤولية في أي تهاون أو تخاذل لم يعد مسموحا به في ظل المبادئ الدستورية الأساسية التي تعاقدا حولها.

كما لن نسمح بالخلط أو التهرب من واجب تحمل المسؤولية إلى التهديد بالنزول إلى الشارع أو التحجج بالاستقالة أو الازدواجية في استعمال نفس خطاب المعارضة من موقع التسيير والتدبير.

فليكن الوضع منهجا جديدا للمرحلة المقبلة لما فيه صالح البلاد، وليكن خطاب الحقيقة ما نواجه به المغاربة لمواجهة الصعوبات والتحديات.

فقد لاحظنا كيف أن وزراء من أغليبتكم خرجوا لمعارضتكم ولم تمض أسابيع على تشكيل حكومتكم. أهذه المنهجية سندخل المرحلة الجديدة التي علقنا عليها آمالا بزرع الثقة لدى الشعب المغربي؟ كيف تريدون للمغاربة أن يثقوا في التغيير وفي مصداقية العمل الحكومي بعد الدستور الجديد وأتم أول حكومة في هذه التجربة يتهم بعضها بعضا وينزع الثقة منه، بل ويتهمه بالعرقلة والارتباط أو بالتسرع والحزبية الضيقة؟

ولنأخذ مسألة دفاتر التحملات الخاصة بالإعلام العمومي كمثال بسيط على التخطيط الحكومي ومخاطره المنذرة بالتراجعات، لم يعد الوضع المغربي يسمح بها. فنحن لا ننكر على الحكومة حقها في تفعيل المساطر والإجراءات المؤطرة لمجال الإعلام العمومي، ولا في تدعيم الكفاءات والخبرات الكفيلة بتدبير الشأن الإعلامي وفق مبادئ ربط الحرية بالمسؤولية وتعزيز التنوع والتعدد، لكننا ضد تغيير واقع إعلامي ساده التسلط والتحكم بواقع جديد قائم على رؤية أحادية أو حزبية أو استفرادية بميدان لا نرى فيه مجرد قطاع أو مجال للتواصل، بل هو حقل مجتمعي من المفروض أن يعكس تنوع وغنى واختلاف المجتمع المغربي وحتى تناقضاته.

واليوم، بعدما اتضح للحكومة خطأها المنهجي، تحاول معالجته بما نرى أنه تهاد في الخطأ بتشكيل لجنة وزارية لتعديل مضامين دفاتر التحملات.

إن على الحكومة أن تدرك أن تأهيل الإعلام العمومي لا يقتصر على إعداد كناش ظرفي للتحملات، ولا في توافق أطراف حكومية حول تدبير هذا المجال، بل في الوعي بأن الإعلام ملك للمجتمع ولا بد من مقاربة تشاركية منفتحة لتدبيره تمكن المهنيين والفنيين والمثقفين من تحمل مسؤولياتهم.

إن مجال الإعلام لا يقل أهمية وحاجة للإصلاح من القضاء الذي عززه الدستور الجديد باعتباره سلطة مستقلة. ونحن نشيد في هذا الإطار بالحوار الوطني الذي أعطى انطلاقة صاحب الجلالة عبر تنصيبه للهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح القضاء، ونخرط في تأكيده على المقاربة التشاركية ونجاحاتها في الإصلاحات الكبرى، وسنواصل مساهماتنا - في هذا الإطار - في بناء السلطة القضائية النزينة والمستقلة باعتبارنا حركة ناضلت

المسؤولية بالحاسبة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إننا، في الفريق الاشتراكي، إذ نشدد على المبادئ التعاقدية الأساسية الدستورية والسياسية في علاقتنا كمعارضة اتحادية بالحكومة الجديدة، فلأننا نطمح إلى نجاح هذه التجربة التي رأينا فيها تناوبا ثانيا اختاره المغاربة وعلقوا عليه آمالا كبيرة سيكون من الحسارة الفادحة أن تتهار وتصيب جيلا آخر بالإحباط واليأس من جدوى الممارسة السياسية وجدية تسخيرها للصالح العام.

وبالتالي، فإن ما رصدناه من جوانب الضعف والهشاشة في تشكيل الأغلبية ومن تغييب للنوع في تركيبة الحكومة ومن تراجع عن الوعود الانتخابية في التصريح الحكومي، إنما يهدف إلى التنبيه بأن نصف نجاح التجربة هو في حسن انطلاقتها وفي حكمة تدبيرها للزمن وفي راحة ترتيبها للأولويات، وهو ما نحن مصرون على الاستمرار فيه اليوم بعد مرور أزيد من 100 يوم من عمر الحكومة التي نتمنى أن تكون كافية لاستخلاص العبر من تعثرات البداية وإزالة دهشة الداخل.

وعليه، فإننا نناشدكم، السيد رئيس الحكومة، أن تجنبونا الخرجات الإعلامية المستهلكة لوزرائكم، والتي أضاعت وقتنا ثميننا في التصادم المجاني وفي الادعاءات الفارغة بدل الاكباب على إعداد مخططات وتصورات تكون محط نقاش عمومي مثمر، قد تساهم من خلاله في ما يفيد بلادنا في هذا الظرف الدقيق.

كما ندعوكم إلى الكف عن خطاب الهروب إلى الأمام والصاق التهم بجهات مجهولة، تهمونها بمحاربتكم وتشبهونها بالتاسيح، والحال أن تدبير الشأن العام هو فن تدبير تضارب المصالح، وما نظكم تجهلون أن القرار السياسي يتطلب شجاعة الدفاع عنه في مواجهة من لا يستفيدون منه.

فيكفيينا مضیعة للوقت والجهد في خطاب عاطفي لن يستمر مفعوله طويلا، ولتتحملوا مسؤولية الأمانة التي قلدكم إياها الشعب المغربي الذي منحكم الأغلبية بمجلس النواب.

نعم، نحن ندرك أهمية محاربة الفساد في إنجاح الإصلاح وفي تحقيق التنمية، ولقد أكدنا لكم منذ البداية أننا سنكون أشد المساندين لكم ضد الفساد كيفما كان وأينما وجد، لكننا لم نلمس لحد الساعة جدیتكم ولا حزمكم في تفعيل هذا الشعار المهم. فمحاربة الفساد - كما لا يخفى عليكم - تتطلب استراتيجية متكاملة تمتد على مراحل زمنية وتتطلب خططا عملية تفعل على عدة مستويات أفقية وعمودية.

لكننا، لحدود الآن، لم نر إلا خرجات إعلامية استهلاكية من قبيل نشر بعض المستفيدين الصغار من بعض المأذونيات أو بعض الجمعيات المستفيدة من تمويلات لبرامجها أو بعض المستفيدين من الدعم العمومي... إلخ. وهي الإجراءات التي لا نعارضها، لكننا نطالب بتفسير مقاصدها وتوضيح أهدافها

لكن، الحقيقة أن الميزانية تتراجع عن التوجه الاجتماعي الذي بذل فيه مجهود كبير منذ حكومة التناوب الأولى إلى أن فاق 50%، بينما لا يصل اليوم هذا البعد إلى عتبة 40%.

وكان حريا بالحكومة أن تتجه في تسريع وتيرة الإصلاحات التي كانت شبه جاهزة ولم تكن تنتظر إلا الحسم مثل صندوق المقاصة الذي يستمر اليوم في التهام عشرات الملايير من الدراهم وبنفس الاختلالات والتجاوزات، وصناديق التقاعد التي هي على حافة الإفلاس وسيناريوهات إصلاحها معروفة وموجودة، وقد كان لحكومة التناوب شجاعة ضخ مساهمة الدولة المتراكمة منذ عقود.

كما كان من اللازم بذل المزيد من الجهد للرفع من مناصب الشغل التي احتفظ المشروع بنفس ما كانت قرره الحكومة السابقة. وفي هذا السياق، أذعن رئيس الحكومة إلى احترام الالتزامات السابقة وتطبيق الاتفاق الموقع مع الأطر العليا، هو مرسوم صادق عليه الحكومة، بدل اللجوء إلى العنف المفرط ضدكم، وإلا فإن التزامات الدولة ستصبح دون مصداقية. السيد الرئيس،

إن الظرفية التي يعيشها الاقتصاد الوطني تتطلب تصورا جديدا في وضع الميزانية يقفز على المقاربة التقليدية وعلى المنطق الحساباتي. وهو ما لن يتأتى دون إجراءات تمهيدية نراها مغيبة اليوم، حتى إن المشروع الذي ناقشه لا يمكن اعتباره مدخلا لهذا التوجه.

وعليه، فإننا ندعو الحكومة من اليوم إلى الانكباب على دراسة الاجتهادات الكفيلة بتجاوز الأزمة المركبة التي بدأت تلوح معالمها في الأفق. فعجز الميزانية يتجه إلى ما يفوق 6% وعجز الميزان التجاري سيصل إلى رقم قياسي والاحتياطي لن يغطي أربعة أشهر في الوقت الذي كنا قد وصلنا فيه إلى 18 شهرا.

وبعدما كنا قد بذلنا جهودا كبيرة في مرحلة التناوب ليتجاوز المغرب ثقل المديونية، فإننا نراها تتنامى اليوم حيث إنها ستتجاوز 60% من الناتج الداخلي الخام، بل وإن هناك اتجاهها لاعتبارها حلا للأزمة ولسد عجز الميزانية، في حين أننا تقنات على المستقبل ونرهن مصير الأجيال المقبلة.

فالاتجاه المطلوب اليوم هو في مدى القدرة على إعادة التوازنات الأساسية للاقتصاد الوطني مع الاستمرار في الإصلاحات الأساسية والزيادة في وتيرة سد الخصاص والحاجات الاجتماعية، خاصة في ميادين الصحة والشغل والتعليم والإسكان. وفي هذا الإطار، سوف نناقش الميزانيات القطاعية فيما يخص هذه النقطة.

نبتدى بنظام المساعدة الطبية، هذا النظام مازال في بداياته رغم مرور عشر سنوات من إقرار مدونة التغطية الصحية الإجبارية التي كان لحكومة التناوب شجاعة إخراجها إلى حيز الوجود. وهو نظام مهم أزيد من ربع سكان المغرب الذين يعانون من الهشاشة والفقر.

ورغم إعطاء الانطلاقة له، فلن يصل إلى التعميم والقدرة على استيعاب

وقدمت تضحيات جسام في سبيل قضاء عادل ومستقل. السيد الرئيس،

إن دراسة مشروع القانون المالي هي مناسبة لتذكير الحكومة أيضا بالإصلاحات الأساسية التي بدونها ستكون دراسة الميزانية من طرف البرلمان شكلية، وهو ما لا يتناسب إطلاقا مع المعطيات الدستورية الجديدة وما أضافته للسلطة التشريعية من مهام واختصاصات وما عززت به أدوار المعارضة.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أننا كنا سنعذر الحكومة ونسأهل معها في تأخيرها لمشروع الميزانية لو أنها استثمرت الزمن الضائع في إعداد مشروع القانون التنظيمي للمالية، والذي سبق للحكومات السابقة أن اجتهدت لإصلاحه ولم يكن ينقصه إلا إدخال بعض المستجدات التي تضمنها التعديل الدستوري الأخير.

إن الحكومة كانت ستكون مشكورة، وسنوه باجتهادها في إصلاح القانون التنظيمي للمالية، لما كان سيضيفه من شفافية في تقديم الميزانية، ولما كان سيوفره للمؤسسة البرلمانية من أدوات جديدة في دراسة الميزانية وإغنائها، بدل ما نحن فيه اليوم من اجترار لنفس الممارسات البائدة في مواجهة تعديلاتنا البرلمانية، التي في غالبيتها لا تقبل، وسيادة نفس الدونية للبرلمان في دراسة أهم قانون يرهن السنة المالية.

أما على مستوى الفرضيات التي تحكمت في مشروع الميزانية، فقد لاحظنا أنها ظلت نفسها رغم الظرفية الصعبة التي يمر منها الاقتصاد الوطني، ورغم تداعيات الأزمة العالمية التي مازالت تعصف بشركتنا وتندر آثارها بعواقب متزايدة على قطاعاتنا الأكثر مساهمة في الاقتصاد الوطني ورغم الظرفية المناخية الصعبة وتراكم العجز واستفحال الاحتقان الاجتماعي.

لقد عمد الحزب الذي يقود الحكومة إلى مراجعة نسبة النمو التي وعد بها الناخبين، مبررا ذلك بالانسجام مع مكونات التحالف الحكومي، ونحن بغض النظر عن التبرير، نستحسن تراجعه إلى أرض الواقع، فحتى التصريح الحكومي ظل معاندا وخجولا بإعلانه 5% كنسبة نمو، بينما مشروع الميزانية تراجع إلى 4%. وهو ما لن يكون ممكنا بالنظر للظروف التي شرحناها والتي تساندنا فيها تقارير المندوبية السامية للتخطيط.

وإن كل التقارير الدولية والمالية الحديثة والموثوق بمصداقيتها تؤكد تراجع مؤشرات التنمية والنمو ومعدلات التوازن في اقتصادنا الوطني. وهو الأمر الذي يقتضي من التدبير العقلاني والعلمي أن يأخذ بعين الاعتبار، خاصة وأن مشروع الميزانية اليوم لم يعد بهم السنة المالية بمفهومها العادي بل إنه أصبح خارج الواقع والسياق بل ومرافق الحياة العامة التي تدبر بإجراءات سنة بيضاء.

لقد حاولت الحكومة إعطاء الانطباع أنها أدخلت لمستها على مشروع الميزانية، بإرجاع صندوق التضامن الذي أصبح يسمى ب"التماسك الاجتماعي" وبعض الرتوشات الخفيفة مثل منحة الطلبة.

المحدودة.

ولا يمكننا اليوم أن نتراجع على المكتسبات التعاقدية مع الاتحاد الأوروبي، مثلا فيما يخص موضوع المساواة ومقاربة النوع وفيما يخص كل ما يتعلق بموضوع المساواة واللامتياز الذي أصبحنا نقرأ ونسمع أنه ربما سيتم التراجع عن هذا التعاقد مع شركائنا الأوروبيين.

نحن، في الاتحاد الاشتراكي، لا يمكننا أن نتراجع عن هذه المكتسبات بناتا. وبناء على هذا التوجه، فإننا ننادي الحكومة إلى الإسراع بتفعيل مضامين ومقتضيات الدستور الجديد، باعتباره التعاقد الأسمى الذي يجمعنا مع الشعب المغربي، وبخاصة إعداد مشاريع القوانين التنظيمية وإخراج الهيئات والمؤسسات الداعمة للحكومة ومن ضمنها هيئة المساواة والمنافسة واللامتياز.

ونكرر أن هذا التفعيل ينبغي أن يتم وفق مقاربة تشاركية تفاعلية ومنتجة، لأن تفعيل الدستور ليس مهمة حكومية بقدر ما هو مهمة مجتمعية استراتيجية تتجاوز الجهاز الحكومي، وإن كان مسؤولا على مساطر التفعيل وإدارة الحوار وشكليات إقرار وإخراج الآليات.

ومن هنا، ندعو إلى عدم تكرار سيناريو مشروع القانون التنظيمي الخاص بالتعيينات الذي أعد بانفراد وبمنظور مناف للتأويل الديمقراطي للدستور، وسيمر بألية الاحتكام للتصويت العددي التي لا تلائم نضا تأسيسيا ومؤسساتيا يعد امتدادا للدستور.

السيد الرئيس،

إن المرحلة الراهنة التي يوطرها الدستور الجديد ستحتاج كذلك إلى مؤسسات جديدة ذات مصداقية وقوة رمزية لتحقيق الثقة وبناء دعائم مغرب المستقبل الديمقراطي الحداثي، لكننا إلى - حدود الساعة - لم نر تحركا حكوميا جادا لإطلاق حوار وطني شامل حول شروط بناء المرحلة الجديدة. فهل سنتعامل من جديد بمنطق المباغتة الذي أضر خلال نونبر الماضي بحماس وحرارة الإصلاحات الدستورية؟

إن علينا أن نستوعب بكل وعي ومسؤولية أننا مقبلون على انتخابات محلية وجموية وهمية ستعيد ترتيب المشهد السياسي والمؤسساتي والتراخي الوطني بما يعطي للدستور شرايين حية في التراب الوطني. ومن مصلحة المغاربة أن تتم هذه العملية في ظروف صحية وشفافة بما يجعلها تعطي نضا جديدا للحياة السياسية المحلية ببلادنا.

لكن الزمن مهم في ترتيب هذا العمل الوطني الجبار الذي من المفروض أن تكون ترتيباته العملية قد انطلقت، وبوشرت منذ شهور المشاورات الخاصة به حول القوانين الانتخابية والتقطيع الترابي واللوائح الانتخابية ونمط الاقتراع وجدولة العمليات الانتخابية. هذه المقاربة مع الأحزاب السياسية لم تنطلق بعد.

على الحكومة إذن أن تتحمل مسؤولياتها وأن تعتمد مقاربة تشاركية منتجة وفعالة، لأن هذا الورش الإصلاحية الوطني هو عمل جماعي،

الحاجيات إلا بعد سنوات، إن توفرت الموارد الضرورية للتأطير والاستقبال.

إننا على وعي تام بأهمية ورش (RAMED) في سد العجز الكبير لاستيعاب ملايين المغاربة المحتاجين للرعاية الصحية والعلاج، ونحن متأكدون أن غيابه كانت له آثار فظيعة في الماضي على صحة المغاربة البسطاء، لكن انطلاقته اليوم ينبغي أن تكون في مستوى التطلعات وفي حجم الانتظارات، وهو ما يتطلب توفير الشروط الأساسية لحسن الانطلاقة وضمان الاستدامة.

ونفس الخصائص بهم كافة المناحي الاجتماعية من حاجة متضاعفة لتشغيل الشباب من الأطر العليا ومن اليد العاملة النشيطة المتزايدة من مختلف الفئات. ثم الحاجة المتزايدة للسكن الذي يستفيد من إعفاءات الدولة وتحفيزها، في حين لا تستفيد الفئات المستهدفة من المنتج الموجه لها.

ونفس الخصائص والهدر يطال قطاع التعليم الذي أبانت المخططات والاستراتيجيات عن أن الخلل عميق ومتراكم ويحتاج إلى قدرة جبارة على مواجهة الاختلالات في العمق.

كما أن الوسط القروي كان يحتاج إلى مجهود تضامني أكبر، خاصة بالنظر للظروف المناخية الصعبة التي سيعاني منها خلال الموسم الفلاحي الحالي.

وهنا نذكركم ببرنامج محاربة آثار الجفاف خلال بداية الألفية الذي كان مجهودا لم يتكرر بنفس القيمة لدعم الفلاحين والوسط القروي وبنفس الغلاف المالي الذي كان من قبل في نفس الوضعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني،

لن يسعنا الوقت المخصص لنا في تبيان مدى القصور الذي ينطوي عليه مشروع الميزانية فيما يخص مواجهة الواقع الاقتصادي والخصائص الاجتماعية الكبير ومخاطر الأزمة الاقتصادية التي تهدد الكيان الاقتصادي الوطني.

لكننا نؤكد - كمعارضة اتحادية - أننا نعتبر الوطن فوق أي تجربة حكومية عابرة، ونعتبر خدمتنا لبلادنا فوق الاعتبارات الحزبية الضيقة، ولذلك سنكون حريصين على تقديم الاقتراحات والاجتهادات الكفيلة بعدم إرجاع بلادنا إلى الوراء، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديمقراطي أو التحديثي.

فسوف ناضل من قلب المعارضة البناء والمناضلة من أجل استمرار المشروع الديمقراطي الحداثي الذي ضحينا من أجله، ولن نقبل بالمس بمكتسبات بلادنا الديمقراطية والتحديثية التي أعطت صورة مشرقة عنا في المحافل الدولية وتساعدنا اليوم على اجتياز أزماننا التنموية رغم الموارد

خربوش، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون،

باسم فريق التحالف الاشتراكي، أتدخل في هذه المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2012، وهو مشروع يندرج في سياق خاص وجد استثنائي.

فنحن نناقشه في غير موعده للظروف التي يعرفها الجميع، نناقش مشروعا لم يتبق له، عمليا، سوى نصف سنة للتنفيذ، نناقشه في ظل ظروف مناخية متقلبة، فقد تمت مناقشته داخل مجلس النواب في ظل معطيات تشير إلى آفاق كارثية للموسم الفلاحي، بينما ناقشه داخل مجلسنا في ظل معطيات أفضل بالنسبة للسنة الفلاحية بعد التساقطات الأخيرة، مما يجعلنا أكثر تفاؤلا بخصوص إمكانيات تحقق الفرضيات التي بنى عليها هذا المشروع.

السيد الرئيس،

بعد هذه الملاحظة الجزئية، لا بد أن نضع هذا المشروع في سياقه العام والخاص، فعلى المستوى السياسي العام، فهذا أول مشروع لحكومة منبثقة عن صناديق الاقتراع في إطار دستور جديد كان نتيجة لحراك اجتماعي وسياسي، تفاعل معه قائد البلاد جلالة الملك محمد السادس إيجابيا، واطلقنا منذ 9 مارس 2011 في صناعة تجربة متميزة ورائدة في محيطنا الإقليمي والجهوي.

فلسنا إذن أمام حكومة عادية وفي ظروف عادية، بل أمام حكومة رهان، ليس فقط لمكوناتها، بل لهذه التجربة التاريخية برمتها، وأمام اختبار سلامة اختيار المغرب، وصحة نهجه في إدارة مرحلة سياسية صعبة وربما مصيرية.

لذلك، فنحن نعتقد أن دعم هذه التجربة وتوفير شروط نجاحها، ليس مجرد دعم متحيز ومنطقي باعتبارنا جزءا من الأغلبية، بل دعما لهذا المسار برمته، دعما لتعزيز مسار الإصلاح والديمقراطية والتحديث.

ومن حيث السياق الخاص، فإننا نناقش مشروعا مزدوج الالتزام، فإذا كانت بصوات الحكومة الحالية، بنهجها الإصلاحية وتوجهها الاجتماعي، واضحة، فإننا نتفهم صعوبة التغيير الجذري لمشروع كان جاهزا، بالنظر للإكراهات الزمنية التي واجهتها الحكومة، وهو أمر ليس سلبيا في حد ذاته، لكون المنطق الذي يحكم عملية الإصلاح في بلدنا هو منطق التغيير في إطار الاستمرارية، استمرارية المكاسب وحمايتها، ومنها الحريات التي ضحت من أجلها كل القوى الحية ببلادنا ودعم الإيجابيات المحققة ومواصلة الأوراش

تشاوري وتوافقي، يهدف إلى إرساء معالم مغرب المستقبل، ولا مجال للاستفراد أو المباغتة أو الاصطناع في أي مرحلة من مراحل.

السيد الرئيس،

في الختام، لم يبق لي في هذا الحيز الزمني الضيق إلا أن أعرج على دور ومهام دبلوماسيتنا المغربية التي تعززت في السنوات الأخيرة باحترام المنتظم الدولي، مما جعلنا نحظى بالثقة على رأس هيئات مثل البرلمان الدولي والوضع المتقدم مع أوروبا ومثل عضويتنا بمجلس الأمن، مما أصبح يفرض علينا جهودا مضاعفة لتعزيز تلك الثقة بنتائج تؤكد أننا دولة عريقة ومنهجية في المنظومة الكونية بقيمتها ومقوماتها.

لكننا نأسف مع ذلك من بعض التشويشات التي لم نستطع في الآونة الأخيرة تجنبها بسبب أخطاء استغلها مناهضو وحدتنا الترابية. وفي هذا الإطار، أشير إلى التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة وكذا قرار مجلس الأمن الذي زاد من صلاحيات المينورسو عبر افتتاحها على مختلف المتدخلين. هذه العبارة التي تنص على "مختلف المتدخلين" هي عبارة نعتبرها عبارة جد خطيرة.

إننا نعرف أن كل ذلك لن يمس بمصادقية ملف وحدتنا الترابية المقدسة، ولن يغير من واقع السيادة الوطنية على كامل ترابنا، لكن ومع ذلك فإن الدبلوماسية الوطنية عليها التحلي باليقظة الضرورية التي لا تسمح بالتشويش على الملف الوطني المدعوم بمصادقية مقترح الحكم الذاتي وما اكتسبه من دعم دولي منقطع النظير.

وفي نفس الإطار، فإننا لا نفهم تزايد العدوانية تجاهنا من طرف النظام الجزائري في هذه الظرفية التي كان من الأجدى البحث فيها عن تكامل وتعاون مغربي يفيد الشعبين الشقيقين ويجنب الشقيقة الجزائر ويلات التطرف والاحتقان الذي يحقد بمحدودها.

وبالتالي، فإننا نغيب على دبلوماسيتنا توجهها بشكل أولوي غير مدروس إلى النظام الجزائري وإعطائه هدية بزيارته وتبويضه إعلاميا في الوقت الذي كان يعاني فيه من عزلة غير مسبوقه جراء مواقف رموز النظام من الثورة الليبية ومن الربيع العربي ومن تعنته في مسألة فتح الحدود مع المغرب لأسباب غير واقعية.

وبنفس الغيرة الوطنية، نتوجه للحكومة باللوم على تغييب الاهتمام بالقضية الفلسطينية التي نعددها قضية تحتاج منا اليوم كل الدعم والمساندة، الحكومية والشعبية، بالإضافة إلى الدعم المستمر الذي يقوده صاحب الجلالة باعتباره رئيسا للجنة القدس، هذه المدينة الرمزية المهددة بالتهويد وبالحصار والتي نساند، كبرلمانيين، الحملة الدولية لفك الحصار عنها في أفق تحريرها. وشكرا على الإنصات والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة للسيد المستشار العربي

أمام حكومة تحالف وليس حكومة حزب واحد، فإننا نعتقد أن الاحتكام لميثاق الأغلبية، الذي يجمعنا جميعا والانطلاق من روحه ومقتضياته يمكن أن يجنب الحكومة، مستقبلا، وضعا مثل الذي عشناه مؤخرا.

إننا نريد أن نتصرف الحكومة كمؤسسة وليس كقطاعات مستقلة، ونريد أن نتعامل - كأغلبية - مع مواقف حكومية موحدة، تلزم كل أعضائها وتلزمنا نحن كأغلبية بالدفاع عنها، والسييل إلى ذلك واضح: التشاور والتشارك والتوافق، ليس فقط داخل الحكومة، بل داخل الأغلبية برمتها، حكومة و برلمانا.

الحكومة قوية بمكوناتها، وبرنامجها الطموح، وبدعمها الشعبي الأيّد، وستكون أقوى، دون شك، بانسجامها وسلوكها، كمؤسسة، وتكامل قطاعاتها.

ونود أن نسجل التعامل الإيجابي للحكومة مع المؤسسة التشريعية من خلال قبولها لعدد هام من التعديلات التي تقدم بها إخواننا النواب من الأغلبية والمعارضة على مشروع قانون المالية، وهو تعامل ينسجم مع ما جاء في التصريح الحكومي عند التنصيب من مقاربة تشاركية في تدبير الشأن العام، وهي المقاربة التي نريدها أن تنعزز عند شروع الحكومة في تحضير مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، عبر إشراك البرلمان بغرفتيه في عملية التحضير، وهو ما يتطلب إقرار قانون تنظيمي جديد للمالية يدرج إشراك البرلمان، قبليا، وبحكم القانون، في تحضيره ومتابعة تنفيذه.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

رغم الظرفية الصعبة ورغم الأزمة المالية العالمية ورغم الظروف المناخية غير المناسبة لموسم فلاحى جيد، فإن معطيات مشروع قانون المالية غير متشقة وإيجابية على العموم، حيث سجلنا تحقيق أرقام قياسية في ظل هذه الظروف، ومنها تحقيق رقم قياسي بالنسبة للاستثمار (أزيد من 188 مليار درهم)، وبالنسبة لمناصب الشغل في الوظيفة العمومية (أزيد من 26 ألف منصب شغل)، وتدابير اجتماعية معبرة عن انشغال الحكومة الجدي بالمسألة الاجتماعية، ونذكر بالخصوص دخول مرحلة تنفيذ نظام المساعدة الطبية (RAMED) كإنجاز تاريخي حقيقي ومكسب للمعادلة الاجتماعية ببلادنا وإنشاء صندوق للتأسيك الاجتماعي ضمن مشروع الحكومة للتقليص من الفقر والهشاشة وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطن المغربي، وهو الصندوق الذي نأمل أن تجد له الحكومة مصادر تمويل قارة خلال السنة المقبلة.

ونذكر أيضا الاستمرار في دعم مواد أساسية عبر صندوق المقاصة رغم صعوبات التمويل والانشغال بجد بأزمة السكن عبر عروض جديدة ومشروع تقليص العجز السكني ب50%، إضافة إلى دعم تشغيل الشباب عبر مواصلة البرنامج القائم بنفس جديد ومقاربة أكثر إنتاجية وبلورة سياسة

الإصلاحية الكبرى، وفي نفس الوقت تغيير المقاربات والوسائل، وتجاوز الثغرات والنقائص، وهذا ما يعكسه المشروع الذي نحن بصدد مناقشته.

إنه مشروع قانون مالي انتقالي، يجعل حضور مرجعية التصريح الحكومي في بنوده جزئيا، ومنتظر المشروع المقبل الذي نريد أن يترجم توجهات والالتزامات البرنامج الحكومي.

أيها السيدات و السادة،

لسنا بحاجة إلى التأكيد أن الظرفية العامة دوليا ووطنيا تتميز بالصعوبة، وبحاجة إلى جهد مضاعف للحد من تأثيراتها السلبية، فاقصادنا الوطني مرتبط بالاقتصاد العالمي الذي يعرف انكماشاً واضحاً، خاصة لدى شركائنا الأساسيين في الإتحاد الأوروبي، حيث معدل النمو المرتقب في بعض البلدان الأوروبية يراوح مكانه أو لا يتقدم إلا بشكل طفيف في أحسن الحالات، ويسجل نسبا سلبية في بلدان أخرى.

وهذا سيكون له تأثيره الأيّد على مستوى الاستثمارات الخارجية والصادرات ووارداتنا من العملة الصعبة، سواء من طرف السياح الأجانب أو مواطنينا المقيمين ببلدان الإتحاد الأوروبي.

ينضاف إلى ذلك ثقل فاتورة استيراد الطاقة، حيث تعرف أسواق النفط اتجاهها نحو ارتفاع الأثمان اعتباراً للأوضاع السياسية والتوترات التي تعرفها المناطق المنتجة للنفط.

وهذه العوامل الخارجية تؤثر في نسبة النمو الداخلي. وما يعيق الصعوبات أكثر الموسم الفلاحي المتواضع، مع استحضار ثقل القطاع الفلاحي في الحياة الاقتصادية الوطنية.

ويجب أن نستحضر كل هذه المعطيات، ونحن نناقش مشروعا لقانون المالية يحاول مواجهة صعوبات استثنائية، دون استسلام للظروف، ودون تقشف، بل إنه مشروع لا يكتفي بتدبير الأزمة، بل يوازن بين متطلبات مواجهة عبر تدابير مكلفة مثل مواجهة آثار الجفاف النسبي وتقوية السوق الداخلية في مواجهة تقلص الأسواق الخارجية، وفي نفس الوقت الاستجابة، ولو جزئيا، لمطالب ملحة، وذلك عبر تدابير اجتماعية نلمس فيها الأولويات الاجتماعية لهذه الحكومة.

السيد الرئيس،

إن مواجهة هذه الظرفية، بقدر ما هي بحاجة إلى قانون مالي إرادي وبحث عن موارد وترشيد للنفقات، بقدر ما يحتاج كذلك إلى جو سياسي سليم واشتغال حكومي بالأولويات وتدابير تشاركي للملفات المطروحة.

وفي هذا الإطار، فإننا نلح على أهمية الانسجام بين مكونات الأغلبية، سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى البرلمان، فالانسجام والتشارك في اتخاذ القرار وفي التنفيذ يشكلان شرطا أساسيا لإنجاح هذه التجربة.

لقد عرف العمل الحكومي مؤخرا بعض التضارب في المواقف من بعض القضايا، مما خلق انطبعا بضعف الانسجام الحكومي. ويقدر ما نعتقد أنه من الطبيعي أن تظهر بعض الاختلافات في التقدير وفي الأولويات، لأننا

سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، فعدد من الإعفاءات المعمول بها حاليا يمكن إدراجها ضمن اقتصاد الربيع، الذي على الحكومة العمل بجد للقضاء عليه، أو على الأقل التخفيف من حدة تأثيره على الاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بالرخص بمختلف أشكالها أو بنظام الصفقات الذي يحضر فيه الربيع بشكل غير مباشر أو باقي الامتيازات غير المشروعة، علما أن الشعار المركزي لهذه الحكومة هو محاربة الفساد واقتصاد الربيع ومراقبة صرف المال العام وإرساء حكمة اقتصادية قادرة على تنمية موارد الدولة و حسن تديرها، ليستفيد منها المواطن المغربي بشكل ملموس في حياته اليومية.

السيد الرئيس،

إن شعبنا يعلق آمالا كبيرة على هذه الحكومة التي تملك برنامجا طموحا وحسا اجتماعيا أكيدا وكفاءات سياسية مقتدرة وإرادة سياسية في الإصلاح، إصلاح يريد به جلاله الملك ويريد الشعب، في إطار وضع دستوري جديد و متقدم ووضع سياسي أفضل.

وأملنا أن تتمكن الحكومة، بأولوياتها الواضحة، وبانسجامها الضروري، وبأدائها الميداني، بالأفعال وليس فقط بالأقوال، من تحقيق طموحات شعبنا في العيش الكريم، وفي الحرية وفي التمتع بالحقوق التي يضمنها الدستور والمواثيق الدولية.

واقناعنا منا، في فريق التحالف الاشتراكي المنطوي تحت حزب التقدم والاشتراكية، بأننا نتقاسم مع الحكومة هذه الآمال والطموحات وبأن مشروع قانون المالية يندرج ضمن المشروع الإصلاحي، فإننا نعلن دعمنا له وتصويتنا لصالحه.

شكرا. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الراضي، تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لا، ولن أناقش خلال هذه المداخلة ما حمله مشروع القانون المالي من مضامين لأنه يكرس الاستمرارية ولا يتضمن أي مؤشر لانخراطه في السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي جاء في هذا المشروع.

ونحن، في فريق الاتحاد الدستوري لمجلس المستشارين، كنا في المعارضة منذ 98 وما نزال، ونحن على بينة من أن الحكومة الحالية بمكوناتها الرئيسية ليست لها أي مسؤولية أو بصمة فعلية في إعداد هذا المشروع، لذلك فضلنا قراءة مشروع القانون المالي المعروض علينا قراءة

تعليمية تدعم مشروع التعميم وتوفر الجودة ورد الاعتبار للمدرسة العمومية ومواصلة المشاريع الكبرى المهيكلية ورد الاعتبار للمسألة الثقافية.

إنها بعض الجوانب التي تؤكد تجاوب الحكومة مع القضايا الأكثر إلحاحية ومع مطالب المجتمع وقضاياه، كما تؤكد اندراج هذا المشروع ضمن تنفيذ برنامج الحكومة رغم المدة القصيرة التي كانت متاحة للحكومة لبلورة كل برامجها ضمن المشروع الحالي.

السيد الرئيس،

إننا أمام مشروع يحافظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى، وهذا في حد ذاته إنجاز هام في ظل ظروف الأزمة، والتي سوف لن تنعكس - بناء على معطيات المشروع - على معدل التضخم الذي سيبقى متحكما فيه في حدود 2,5%، وهو أمر جد إيجابي بالنظر لانعكاسات ارتفاع معدل التضخم على المعيش اليومي للمواطن.

كما أن تحقيق نتيجة إيجابية بالنسبة لمعدل النمو (4,2%)، ورغم أنه معدل ضعيف ولا يستجيب لطموحاتنا وحاجيات المجتمع، خاصة في مجال التشغيل، فإنه مؤشر إيجابي إذا ما استحضرننا المحيط الإقليمي والدولي والذي تراوح فيه نسبة النمو مكانها في عدد من البلدان وتحقيق نسبة سلبية في بلدان أخرى.

ونسجل بشكل خاص الرفع من مستوى الاستثمار العمومي الذي سيصل إلى 188,3 مليار درهم، بزيادة 21 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية، لكن لا بد أن تثير صعوبات إنجاز هذا الرقم وتنفيذ الاستثمارات المبرمجة، فعادة لا يتم إنجاز سوى حوالي 60% من الاستثمارات المدرجة في الميزانية لاعتبارات مسطرية أو تهاون القطاعات المعنية أو نقص الكفاءة في بعض هذه القطاعات.

ونعتقد أن مشكلة التنفيذ سنتفاهم هذه السنة إذا ما اعتبرنا أن الشروع في تنفيذ قانون المالية لن يتم سوى في بداية النصف الثاني من هذه السنة، نظرا لتأخر المصادقة عليه، مما يفرض اتخاذ تدابير استثنائية وتسريع وتيرة التنفيذ للحفاظ - على الأقل - على النسبة المعتادة، مع التفكير بجد في معالجة جذرية لمشكلة ضعف إنجاز الاستثمارات المقررة، وما يترتب عن ذلك من عدم تحقيق نسب النمو المتوقعة.

ومن ضمن ما نقترحه بهذا الخصوص، إيجاد آلية لتتبع التنفيذ بشكل دوري داخل البرلمان بغرفتيه، وهو ما يمكن تضمينه في القانون التنظيمي للمالية، والذي نؤكد مرة أخرى على ضرورة إقراره في أقرب الآجال.

وبخصوص الجانب الجبائي، فإن المشروع لا يقدم جديدا ملموسا، ومنتظر من الحكومة أن تأتينا بإصلاح جبائي شامل وقار عوض تدابير جبائية جزئية كل سنة، تجعل عددا من المستثمرين، خاصة الأجانب، يترددون في الإقدام على الاستثمار في ظل نظام جبائي غير قار ويتغير من سنة لأخرى.

وسيكون من الضروري مراجعة نظام الإعفاءات برطلها بالإنتاجية،

التي قادها صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده، أعطى أكبر رأس مال وطني عنوانه "الاستقرار والتميز"، والترحيب الدولي الكبير وجلب الدعم السياسي والمالي، كمثال اليابان وهبت 300 مليون ين ياباني، والدول الأخرى ساهمت أيضا ومنها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

كما أن الدور المغربي في تدبير مناخ الاستقرار السياسي بالمنطقة العربية جعله فاعلا أساسيا يحظى بدعم القوى العربية الإقليمية مثل دول الخليج العربي. هذا المناخ الإيجابي سيعطيكم المناعة الضرورية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية التي تعرفها أوروبا، خصوصا اليونان وإسبانيا، بل إننا نحمل الحكومة مسؤولية الاستثمار الجيد لهذا المناخ الإيجابي وتحويله إلى عامل من عوامل النمو الاقتصادي بالبلاد.

المنطلق الرابع: راجعنا الدستور، وأنجزنا انتخابات تشريعية وانطلقت الإصلاحات، ومنتظر الآن تنزيل الدستور، وأهم المداخل لهذا التنزيل تتعلق بالقانون التنظيمي للمالية، فقد أجمع المحللون والمختصون في المالية العامة أن الفصل 77 من الدستور يشكل عرقلة في وجه ممارسة البرلمان لسلطته في تعديل مقتضيات الضريبة في اتجاه تخفيضها أو ملاءمتها مع القدرة التكبيفية للملزمين.

كما تحد من صلاحيات البرلمان، عندما تحصل بعض القطاعات الوزارية على تمويلات إضافية خلال السنة دون اللجوء إلى قانون مالي تعديلي، ولا يعلم أحد مصير تلك الاعتمادات الإضافية إلا الله، سبحانه وتعالى، مثل الملايير الإضافية التي تضخ في صندوق المقاصة بعيدا عن عين البرلمان.

نتساءل، السادة الوزراء، عن الآليات التي يتوفر عليها البرلمان لمراقبة التنفيذ الفعلي للميزانية والتأكد من طريقة صرف الأموال العمومية، هل تم احترام القواعد والضوابط؟ هل صرفت بكيفية منطقية؟ هل ساهمت في تحقيق سياسة اقتصادية واجتماعية معينة؟ هل حققت أهدافها ونتائجها؟ وهكذا، فإن الديمقراطية على هذا المستوى المالي هي ديمقراطية فارعة من محتواها، هي ديمقراطية صورية.

ولهذا، نطالب الحكومة بضرورة إصدار قانون تنظيمي جديد للمالية، يضع القطيعة مع القانون التنظيمي رقم 7.98 الذي أضعف سلطة البرلمان في مجال المالية العامة، لأن ضعف مراقبة البرلمان هو ضعف للمراقبة الشعبية. إنه العنوان الكبير لغياب الحكامة والديمقراطية وفتح المجال أمام ما يسمى دوليا بـ "الفساد الكبير"، وهذا هو أكبر فساد يمكن أن يكون في الدولة، ومعالجة هذا الوضع هي محاربة الفساد الحقيقي، عوض تبني شعار "القضاء على الفساد والمفسدين" بأسلوب وطريقة تتركس ثقافة الفساد.

المنطلق الخامس: إن محاربة الفساد التي جعلت منها هذه الحكومة حجر الزاوية في تعهداتها أمام الشعب المغربي، ونحن أيضا طالبنا ومازلنا نطالب بالتصدي للفساد، وهناك التسجيلات والتقارير شاهدة على ما أقوله في أرشيف هذا البرلمان، إلا أننا نتساءل مع الحكومة هل ستعمل على محاربة

سياسية، قراءة في الحثيات والملايسات والمناخ العام. ونريد بهذه القراءة أن نكون واقعيين وموضوعيين في تقويمنا للأمر، ولا نريد أن نكون متهافتين ومنجربين إلى الافتراء السياسي أو الكذب الانتخابي كيفما كان مصدره سواء من الأغلبية أو المعارضة.

فنحن لا نريد أن نكون معارضة لعرقلة المشروع الوطني وإفشال تجربة النموذج المغربي، كما أننا لن نقبل بأي حال من الأحوال الإذعان، بمعنى أننا سنكون تابعين بلا رأي لتجربة حكومية مترددة ومتذبذبة تقول ما لا تفعل، مجرورة وراء هاجس انتخابوي ولا نريد لبلدنا العيش في انتظرية سياسية.

السيد الرئيس، ولتتحلى مقاربتنا بالقدر الكافي من الموضوعية، اخترنا تحديد المنطلقات التالية:

المنطلق الأول: إن حزب الاتحاد الدستوري، بتوجهه الليبرالي، يعتبر الحرية قيمة أساسية، فالليبرالي الحقيقي هو الذي يضمن حرية الآخرين في اتخاذ القرارات المناسبة، والآخر هو المنافس والخصم السياسي، والآخر النوعي والأقليات والديني، والآخر الذي هو الأجيال القادمة. والحرية أيضا هي المسؤولية، فتطبيق القانون هو ما يجعل كل الأفراد أحرارا. من خالف القانون هناك القضاء، لأن القضاء هو الضامن للحقوق والحرريات.

المنطلق الثاني: إن دستور فاتح يوليوز 2012 حمل مستجدات عميقة لعقلنة وحصر اختصاصات الملك مقابل توسيع وإغناء صلاحيات رئيس الحكومة، إذ أصبح رئيس الحكومة له حق التعيين في الوظائف المدنية والسامية بالمؤسسات والمقاولات العمومية، ويتحمل مسؤولية تنفيذ البرنامج الحكومي وتنفيذ القوانين حسب الفصل 98، بل لقد أعطى الدستور الجديد الحق لرئيس الحكومة في اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور وفق الفصول 172 و173.

وهكذا، أصبح رئيس الحكومة، ومعه الحكومة، مسؤولا على تدبير الشأن الحكومي وله صلاحيات واسعة بالقدر الذي يمكنه من إدارة الشأن العام وفق قناعاته السياسية الحرة، تماشيا مع برنامجه الانتخابي، وهو الشيء الذي عكسته عملية تشكيل الحكومة التي أصبحت تدبر كل الملفات بما فيها ملف الوحدة الترابية والداخلية والخارجية، أي لم تعد هناك وزارة السيادة كما كان من قبل، ولم تعد هناك ملفات تدبر خارج الحكومة. إذا ما أضفنا إلى هذه القوة الدستورية كون حزب رئيس الحكومة حصل على 25% من عدد مقاعد مجلس النواب، فإن ما يتوفر لهذه الحكومة من إمكانيات في التصرف والصلاحيات والدعم لم تتمتع به حكومة في تاريخ المغرب. ويقدر الحجم الكبير لهذه المسؤولية، تشتت المحاسبة. إنها حكومة تدبر كل الملفات ولها كل الآليات القانونية والدستورية لضمان استقلاليتها.

إذن، لم يعد لديكم أي مبرر لتبرير أي فشل كيفما كان نوعه لا قدر الله. المنطلق الثالث: إن مناخ الانفتاح الديمقراطي والإصلاحات الدستورية

لأجل ذلك، نطالب السيد رئيس الحكومة الذي سن سنة حميدة بالتعامل بالشفافية اللازمة والصراحة المطلوبة - وأحبيه من هذا المنبر - أن يبحث وزراءه على التواصل مع الشعب ببيانات الحقيقة في كل أمر يشغل الرأي العام بكل صراحة وموضوعية، ومن يرتكب الذنب عليه أن يؤدي الثمن.

وحتى نكون منصفين وبكل موضوعية، نسجل بارتياح جو التواصل والتفاهم والاحترام الذي ساد أشغال لجنة المالية مع السيدين الوزيرين، السيد نزار بركة والسيد ادريس اليزمي، اللذين تقبلوا الانتقادات بصدر رحب، وأشكركم جزيل الشكر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

هذه فقط خمس منطلقات تشكل توجهنا الأساسي لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2012، وعلى ضوء هذه المنطلقات، يتبين لنا، في فريق الاتحاد الدستوري، أن المشروع لا علاقة له بطبيعة المرحلة التي يعيشها المغرب منذ دستور فاتح يوليوز، وحتى النقاش الذي دار حول المؤشرات الرقمية نعتبره تحصيلا لحاصل، ونعتبره تحليلا تشاؤميا، لأنه يفترض الجفاف واستمرار الأزمة في أوروبا وارتفاع أسعار المواد الأولية على رأسها البترول.

هذا التشاؤم غابت عنه معطيات إيجابية، أهمها موسم فلاحى فوق المتوسط، وعودة الاستقرار إلى الاقتصادات الأوروبية، بالأخص فرنسا أكبر المتعاملين مع المغرب، بالإضافة إلى الدعم المالي والهيئات التي منحت للمغرب من طرف مجموعة من الدول الكبرى التي ذكرناها سابقا، كذلك معظم المشاريع الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة مثل الميناء المتوسطي، الطاقات الشمسية، الأقطاب الفلاحية والصناعية، المناطق الحرة والمشاريع السياحية الكبرى، إلى غيرها أصبحت منتجة أو على وشك الإنتاج، ثمارها وسيكون لها وقعها على سير النمو.

كل هذه العوامل تجعلنا نقول للحكومة بالإمكان تحقيق معدلات نمو أقوى مما جاء في المشروع الحكومي، وإمكان الحكومة استثمار تراجع البطالة بالمغرب إلى أقل من 9%، حسب التقرير الأخير للبنك الدولي، وهو ما سيساعد على تحفيز الاستثمار الأجنبي والوطني، وذلك يتوقف على مدى قدرة الحكومة على تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة في تديرها للشأن العام الوطني.

وبناء على هذا التوجه في مناقشتنا لمشروع قانون المالية، وبتحليلنا المستفيض للمنطلقات المحددة في بداية هذه المداولة، نتوقف عند الخلاصات التالية:

1- إن الديمقراطية قدر محتوم، فالمغرب يعيش في سياق ربيع عربي يبشر بدخول الدول العربية إلى الجيل الجديد من الديمقراطيات التي عرفها العالم منذ القرن 18: مثلا فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، الديمقراطيات الغربية

الفساد تطبيقا لمعاهدة 2003، لأن المعاهدة التي صادق عليها المغرب تنص على محاربة الفساد داخل الدول بضغط من أنصار العولمة لتسهيل حركة الأموال العالمية والتي أبرزت ضرورة التصدي للفساد لتذليل المعوقات التي تعترض مسيرة العولمة.

هذا سؤال عريض وكبير، أم أن محاربة الفساد ستم وفق منظور وطني سيادي، انطلاقا من تزايد الوعي الوطني بضرورة محاربة هذه الظاهرة بكل أبعادها السياسية والإدارية والاقتصادية؟

ولذلك، فالحكومة ليست مطالبة فقط بالكشف عن لوائح المستفيدين من هذا الامتياز أو ذاك، فهي مطالبة أيضا بالكشف عن محتكر القطاع البنكي المغربي، وما هي هيكلته الحقيقية؟ وماذا يجري داخل قطاع التأمينات؟ من هي الشركات والوحدات الكبرى المستفيدة من الامتيازات الضريبية والاحتكارات؟ ما هي الجهات المستفيدة من احتكار صناعة وبيع الإسمنت؟ من يقوم بتهرب الأموال إلى الخارج؟ ومن المستفيد الحقيقي وبدون وجه حق من أراضي المجموع وأراضي الدولة (الأحباس)؟ من المستفيد من الامتيازات الضريبية والرخص الاستثنائية؟ الفساد يشمل هذه القضايا، كما يشمل الغش في الامتحانات وتهاون الرقابة وتعدد المساطر وتوسع السلطة التقديرية للمسؤول الإداري والقضائي، ويشمل أيضا الصفقات العمومية.

لكن الفساد الكبير هو تغييب المصلحة العامة والحري وراء الجمعيات لأغراض سياسية انتخابية، مثل ما يثار دائما حول أراضي المجموع، كما يفعل البعض من وزراء هذه الحكومة، فهم يتناسون بأنهم أعضاء في الحكومة ولم يتخلصوا من عقلية التهاوت على المناصب الانتخابية، ويتصرفون بصفتهم مسؤولين حزبيين محليين، حيث أن السيد الوزير السني الرباح، وأسميه بالإسم، لأن ما قام به سلوك غريب عن الاستوزار وعن حكومة تحارب الفساد، فقد سمعنا أن هذا الأخير قام بتحريض ساكنة حي شعبي يعتبره خزانا للأصوات بالقتيطرة وهو "دوار أولاد امبارك"، فعوض أن يتحمل مسؤوليته لأنه رئيس جماعة يداخل العدادات الكهربائية لتسوية الوضعية القانونية، حرضهم على الفوضى ولم يعالج المشكل، مما كلف المال العام خسائر بلغت أربعة ملايين سنتيم، فهل هذه هي الحكامة؟ هل هذه هي المحاسبة؟ هل هذه هي هبة الدولة ومحاربة الفساد؟ إنها فوضى سياسية. الشيء الذي - لا قدر الله - وأصبح مثل هذا الرجل رئيسا للحكومة سيجرد منافسيه في الانتخابات من الجنسية المغربية.

وينفس الطريقة تعامل هذا الرجل مع إنشاء مدينة صناعية دشنها صاحب الجلالة بجماعة "عامر السفلية"، "أولاد بورحمة" وستشغل أبناء المنطقة وتخلق أكثر من 50 ألف منصب شغل، حيث قام صاحبنا - كما سمعنا - بتحريض سكان سلالين وأعطاهم معطيات مغلوطة وغير حقيقية ضد أشخاص لم يستفيدوا ولا علاقة لهم بهذا العقار، فقط لأنهم خصوم سياسيون، هل هذا سلوك يسلكه وزير مسؤول في الحكومة؟

الإصلاحات الأكثر أهمية والأمور الأخرى التي تتعلق بتحسين الحكامة، وتحسين أداء الإدارة والقطاعات الإنتاجية.

السيد الرئيس،

لابد من مواجهة الحقيقة، لقد ترسخت ثقافة داخل المجتمع (وهذا الشيء خصنا نقولوه ونكونو مؤمنين به)، هاذ الثقافة اللي ترسخت هي الاعتناء السريع بأي طريقة، كلشي باغي يدير علاش يولي، الكبير والصغير، لأن لا أحد يثق في المستقبل، وبالتالي كل واحد يقول أنني خصني ندير باش أو من مستقبل الأبناء، ولذلك فالمعالجة يجب أن تكون شمولية في الأسرة، في المدرسة، في الحزب السياسي، الجمعية، الإعلام، المجتمع برمته، وهذه هي الحقيقة.

السيد الرئيس،

إن أكبر تحدي يواجه حكومة السي بنكيران المحترم هو إعادة الثقة للمستثمر الوطني والأجنبي وتشجيع المغاربة على الاستثمار في بلادهم الأم، عوض تكديس الأموال بالبنك الأجنبية، اشغال من واحد دابا كيرب الفلوس ديالو، التي ما أحوج الاقتصاد المغربي إليها، لأن الاستثمار والمستثمرين الكبار يشكلون القاطرة التي ستجر مسار التنمية، وهي الكفيلة وحدها بتحسين أوضاع الفقراء والمعوزين بتوفير الشغل وتعدد فرص الكسب المشروع والكرام، لأننا نؤمن بأن التنمية الاقتصادية هي أساس التنمية الاجتماعية.

لأن من شحال هذا، كلنا كنا كنتذاكرو على الفقراء، مؤخرا مع "المخطط الأخضر" جاء السي أخنوش قال لك أودي راه خص المجمعين هما اللي غيجروا ذوك الناس الفقراء وتدار قانون وها المخطط الأخضر ناجح، وها الأمور غادية الحمد لله. في المستقبل - وأنا كنتقولها - ما غنبقاوش نلقاو اليد العاملة غير المؤهلة، وسجلوها علي للتاريخ.

ونذكر في هذا السياق بما جاء في مداخلتنا، ونحن نناقش مع السيد رئيس الحكومة برناجه الحكومي، تدير الزمن الذي يكون حاسما في إنجاح أي مشروع اقتصادي لأن الزمن يدخل ضمن الحسابات الوطنية، فرنسا وأمريكا وغيرها من الدول المتقدمة تحتسب الزمن في ميزانيتها.

السيد الرئيس،

إن اختيار فريقنا لهذه المقاربة في مناقشة مشروع المالية ينبع من إيماننا العميق بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا كعارضة برلمانية وسياسية في إنجاح التجربة والانتقال بالوطن إلى بر الأمان، بما يخدم كل شرائحه وفئاته المجتمعية، وفي مقدمتها الفئات الفقيرة التي في وضعية الهشاشة.

سنكون إلى جانب الحكومة بالمراقبة والانتقاد ودق ناقوس الخطر كلما استدعت الضرورة ذلك وكذلك بالنصح وتقديم المقترحات والبدايل خدمة للمصلحة العامة للشعب المغربي، الذي يستحق وطننا قويا اقتصاديا ومتازا اجتماعيا وديمقراطيا وسياسيا.

نتمنى أن تخرط الحكومة وتقااسنا نفس الطموح، بالتخلي عن الهاجس

المؤسسة، ثم إيطاليا ودول شمال أوروبا، الديمقراطيات التي سادت قبل 1945، ثم إسبانيا واليونان والبرتغال وغيرها التي شهدها العالم سنة 1975 إلى المعسكر الشرقي سنة 1990، وسيكون لهذا التحول العربي آثاره الكبرى في انخراط العالم العربي وإفريقيا في المسار الكوني للديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون مجتمع ليبرالي، يحترم الحريات ودولة تصون الحقوق وتعمل على تحقيق التماسك والتضامن الاجتماعي؛

2- إن هذا التحول الديمقراطي المسمى ب "الربيع العربي" تارة أو "الحراك الاجتماعي السياسي" تارة أخرى، مازالت تداعياته مستمرة على المدى القريب والمتوسط وحتى على المدى البعيد. وإذا كان المغرب بفضل تبصر ملكيته وحكمة شعبه يجتاز مراحلها الأولى بخطى ثابتة، فالحكمة واليقظة تقتضي من جميع القوى السياسية الوطنية مراجعة ذاتها والقيام بنقد ذاتي والقطع مع كل أنواع الربيع السياسي، فإن الأحزاب السياسية المغربية، بأغليتها ومعارضتها، مطالبة بإعادة النظر في أطروحتها وبرامجها ومطالبة بإعادة النظر في هيكلها وقواعدها وفق منظور يعتبر المواطنة هي القدرة على الاندماج الطوعي في كيان الدولة والانخراط الإرادي في دينامية المشاركة وتدير المجال العمومي، وهذه مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق الأحزاب المغربية، فهي مطالبة بإشاعة هذه الثقافة لدى المواطنين، عوض التهاوت وراء الأرقام الانتخابية والحقائب الوزارية والمسؤوليات والمناصب العليا التي تعطي الانطباع لدى الشعب بأن الوطن ضيقة أو فيرمة يتكالب عليها الانتهازيون لاقتسامها، وهو الانطباع الذي يزعزع ثقة المواطن في المؤسسات التي لا يمكن استعادتها إلا عبر تقوية الأحزاب السياسية وافتتاحها على المجتمع، وعودة الأخلاق للسياسة والابتعاد عن النفاق والديماغوجية؛

3- إن استرجاع الثقة وإعادة هيبه الدولة - كما يحلو لبعض أعضاء الفريق الحكومي تسميتها - رهين بمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد المؤسساتي والجماعي والفردية. وهل للحكومة النية الحقيقية في مواجهة الفساد؟ إذ تجدر الإشارة أن هناك أوام ومغالطات تحيط بموضوع مكافحة الفساد، وربما يشرح ذلك ما وقعت فيه الحكومة من أخطاء ومزايدات في التصريحات والخرجات الغير محسوبة.

أولى هذه المغالطات الاعتقاد بمحاربة الفساد عن طريق محاربة الفساد بالحملات وإحداث اللجان وسن التشريعات والمراسيم، بل بتكثيف المتابعات القضائية الانتقائية، فقد أثبتت التجارب الدولية أن ذلك يؤدي إلى عدم فعالية الجهود لمحاربة الفساد أو التركيز على استهداف أشخاص أو شركات أو مؤسسات كالأستهداف الذي وجه ضد هذه المؤسسة (أي مجلس المستشارين) بتقزيم دورها وحجمها أو استهداف المعارضة، كما أصبحنا نعيشه في الأيام الأخيرة.

إن الميل إلى الإفراط ينتج الزويرة حول فضيحة فساد ويأتي بنتائج عكسية، وهذا الإفراط يبي فرص الرشوة، وينتج عن ذلك إهمال

طبيعة المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية حول مشروع قانون المالية؟

- هل الحكومة الحالية استكملت شرعيتها الدستورية في غياب قانون تنظيمي يحدد القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها حسب مقتضيات الفصل 87 من الدستور؟

- ما مدى شرعية وقانونية نفقات التسيير التي نص عليها المرسوم رقم 2.11.745 بتاريخ 31 دجنبر 2011 بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها، بعد أن تم سحب مشروع قانون المالية 2012 المودع لدى البرلمان في شهر شتنبر 2011 من طرف الحكومة الحالية؟

إنها تساؤلات يتضح من خلالها مدى الارتباك السياسي والتدبير الحكومي لمشروع قانون المالية لسنة 2012. وبالرغم من ذلك، وحتى لا يقال عنا أننا نريد تعطيل مشروع القانون المالي، انخرطنا في النقاش على أساس أن تسجل هذه الاستفسارات والأسئلة ضمن الأعمال التحضيرية لأشغال مجلس المستشارين لاتخاذ العبرة في المستقبل.

المحور الأول: مشروع قانون المالية والتحولت السياسية والاقتصادية بالمغرب.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2012 مشروع قانون مالي استثنائي لأنه يأتي في سياق دولي وعربي ووطني وقد طرأت مجموعة من المتغيرات والمعطيات السياسية والاقتصادية والمالية:

فعلى المستوى الدولي، يأتي مشروع قانون المالية في ظل استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية، خاصة بمنطقة الأورو ارتباطا بأزمة الديون السيادية والتضييق المالي المفرط في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع أسعار الطاقة والتوترات الجيو سياسية في منطقة الشرق الوسط، والتقلبات في أسعار الصرف وضعف الموقف المالي وآفاق النمو، خاصة في دول المحيط (البرتغال، إيرلندا، فرنسا، اليونان، إسبانيا، إيطاليا...)، حيث من المتوقع أن لا يتجاوز معدل النمو بمنطقة الأورو 0,5-0% سنة 2012.

وإذا كان الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب بنسبة 52,7% من تجارته الخارجية و59,8% من إجمالي الصادرات المغربية إلى أوروبا وأول مستثمر أجنبي بما يناهز 24,7 مليار درهم سنة 2010، أي ما يعادل 76,4% من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة بالمغرب، إضافة إلى كون الاتحاد الأوروبي يأتي على رأس لأحة السياح الأجانب والمصدر الرئيسي ب 79,3% من إجمالي تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

الاختخابوي والسياسوي الشعبي والتخلي بالصبر وسعة الصدر بتقبل الانتقادات والمقترحات وعدم مقابلتها بالعنف الكلامي واللفظي الذي لا يفيد الوطن ولا المواطنين، فالمغاربة تعبوا من الكلام وينتظرون منكم التعامل كأعضاء حكومة وليس كبرلمانيين ومسؤوليين حزبيين محليين هاجسهم صوت الناخب وليست خدمة المواطن.

إن الأسرة المغربية تنتظر من هذه الحكومة تعليما نافعا لأبنائها وسكنا لائقا وأيوها وقدرة شرائية في مستوى إمكانياتها، وشغلا كريما لأبنائها أو لمعطلها، اللي عندو 6 ديال الأولاد ابغى يخدموا لو 3، واللي ساكن في بيت ديال المقدمار تتحسن المعيشة ديالو، ويسكن في منزل لائق، هذا هو التحول داخل الاستقرار، باراكا من الهضرة الحاوية، فالرسول الكريم (ص) قال: "كثرة الكلام تكثر السقطات".

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي ادريس. إذن الكلمة للسي دعيدة، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أن أتدخل في هذه الجلسة العامة لإسراع صوت الطبقة العاملة، منتجة الثروات والخيرات، بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2012، وذلك من خلال سبعة محاور:

- المحور الأول: مشروع قانون المالية والتحولت السياسية والاقتصادية بالمغرب؛

- المحور الثاني: عجز الميزانية والمتطلبات السوسيو اقتصادية؛

- المحور الثالث: نظام الامتيازات والخصاص الاجتماعي؛

- المحور الرابع: ضعف الحكامة وعدم نجاعة النفقات الاجتماعية؛

- المحور الخامس: الاستثمارات العمومية ودور المقاولات المغربية؛

- المحور السادس: معوقات التطور الاقتصادي ومتطلبات الإصلاح؛

- المحور السابع: التدابير الاجتماعية ونتائج الحوار الاجتماعي.

وقبل الشروع في تناول هذه المحاور، اسمحوا لنا أن نطرح معكم، ومن جديد، الأسئلة والاستفسارات التالية:

- ما مدى دستورية مشروع قانون المالية 2012 في غياب القانون التنظيمي المنصوص عليه في الفصل 75 من الدستور الجديد، والذي يحدد

والمستدامة والإنصاف والمساواة ومحاربة كل أشكال الفساد والامتيازات الاقتصادية والضريبية ويؤسس لعدالة جبائية، أم أنه مشروع قانون مالي لم يخرج عن النسق الكلاسيكي في أهدافه وأولوياته ومنهجية إعداده ومرجعياته، حيث نسجل غياب أي تغيير في التوجهات المالية والاقتصادية؟

السيد الرئيس،

كنا ننتظر بعد كل هذا التأخير الحاصل في عرض مشروع القانون المالي على البرلمان وما خلقه من انتظارية اقتصادية، أن يكون هناك اجتهاد وإبداع يتلاءم وكل المتغيرات التي عرفها المشهد السياسي والتحول العميقة التي يعيشها المجتمع المغربي، فإذا بنا وكما يقول المثل: "تمخض الجبل فولد فأرا". فمشروع قانون المالية لسنة 2012، لا من حيث بنيت ولا مرجعيته ولا أهدافه وأولوياته، هو تكرر لنفس الخطابات والطموحات والتصورات السياسية والاختيارات الماكرو اقتصادية التي بنيت عليها قوانين المالية السابقة من قبيل:

- تعزيز دولة القانون وتدعيم مبادئ وآليات الحكامة؛
- توطيد أسس نمو قوي ومستدام واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية؛
- ضمان ولوج عادل للمواطنين والمواطنات للخدمات الأساسية وترسيخ مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص؛
- إيلاء العالم القروي الأهمية اللائقة، وتدارك الخصاص الذي يعاني منه على مستوى التجهيزات والخدمات الأساسية؛
- إنعاش القطاعات الاجتماعية لتقوية وتماسك النسيج الاجتماعي؛
- إصلاح القضاء ومنظومة العدالة وإصلاح وتحديث الإدارة؛
- إرساء أسس الجهوية المتقدمة.

إنها نفس الأولويات والشعارات التي تم طرحها في مختلف قوانين المالية السابقة، فإزال النموذج الاقتصادي المغربي يعاني من ضعف الحكامة الاقتصادية وتكلس وتخلف الإدارة وتعثر إصلاح القضاء واستقلاليتها، وما زال يشكو من غياب آليات التقييم والتقييم للسياسات العمومية وضعف التنسيق بين البرامج القطاعية والارتفاع المستمر والمهول لعجز الميزانية، وهي قضايا سننظرق إليها بتفصيل في المحور الثاني من هذه المداخلة.

إن ما نحن بحاجة إليه اليوم هو أن نكشف بدقة وبلا قلق وبالأرقام عن حقائق أصبحت اليوم مجالاً للتقديرات والتخمينات من خارج الهيئات أو الجهات المعنية بالإفصاح، فالتدبير الشفاف للمالية العمومية والإفصاح عن كل المعطيات الخاصة بالمال العام عنوانان أساسيان في مشروع الإصلاح الاقتصادي والجبائي والمالي والنموذج الاقتصادي والخيار التنموي للمغرب.

فالاقتصاد أرقام وحقائق قبل أن يكون ممتنيات وأحلام، والرأي العام يستحق النظر إليه باعتباره شريكاً في صياغة المشروع المجتمعي الذي نطمح

فمن خلال هذه المعطيات، يتضح بشكل جلي أن الأزمة المالية والاقتصادية بمنطقة الأورو سيكون لها - لا محالة - انعكاس على الدينامية الاقتصادية وحجم الاستثمارات الخارجية، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي للمغرب، والذي لن يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 3% بدل 4,2% التي أتى بها مشروع القانون المالي لسنة 2012.

ثانياً: مشروع قانون مالي استثنائي لأنه يأتي في ظل الحراك الشعبي والاجتماعي بمنطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي، وما يشكله هذا الحراك الاجتماعي من خطر على النمو الاقتصادي، حيث ستؤدي هذه الاضطرابات إلى تراجع عائدات السياحة والتي تمثل المصدر الأساسي للعملة الصعبة في العديد من دول المنطقة كصر وتونس والمغرب، الذي بلغت مداخيله من العائدات السياحية 60 مليار درهم سنة 2011. لذلك، فعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بالمنطقة وارتفاع كلفة التمويل، وبالتالي تدهور الاستثمار سيحد من آفاق النمو الاقتصادي.

ومن شأن تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي عرفت انخفاضاً بنسبة 16,2% خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2011، إضافة إلى أن تزايد خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الدول المتضررة من الحركات الاجتماعية سيؤدي إلى انخفاض أسعار صرف عملات هذه الدول، وسيؤثر تدهور الوضعية المالية على كل التوقعات الاقتصادية، وهو ما يبين بكل واقعية وموضوعية مدى هشاشة الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2012.

ثالثاً: مشروع قانون مالي استثنائي لأنه أول مشروع قانون في ظل الدستور الجديد، والحكومة المنبثقة عن الانتخابات السابقة لأوانها ليوم 25 نونبر 2011 وما أفرزته من خريطة سياسية جديدة، قلبت كل التوقعات والرهانات كنتيجة للحراك الشعبي الذي قاده شباب 20 فبراير في إطار الربيع العربي وما أسفر عنه من تغييرات دستورية وسياسية تؤسس لعلاقات جديدة بين مختلف المؤسسات في ممارسة السلطة. فهل يمكن القول أن الوضع السياسي المغربي لم يعد كما كان عليه من قبل وفي نفس الوقت لم يأخذ شكلاً سياسياً متكاملاً وواضحاً؟

وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التوصيفات والتشخيصات الممكنة لإطلاقها بخصوص المرحلة السياسية الراهنة؟ فهل هي مرحلة تفكك السلطوية القديمة والخروج نحو سلطوية جديدة؟ أم هي مرحلة افتتاح ليبرالي داخل عقد امتياز سياسي واجتماعي واقتصادي مراقب؟ أم هي مرحلة إعلان عن مقدمات المداخل الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعدادات السيكولوجية للانتقال الديمقراطي نحو ملكية برلمانية؟

فهل مشروع قانون المالية لسنة 2012 يأخذ بعين الاعتبار كل هذه التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل يستجيب لأهم المطالب الشعبية في العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والتنمية الشاملة

مليار درهم سنة 2011، وهو ما يشكل 52,9% من الناتج الداخلي الخام مقابل 47,1% سنة 2009، حيث اقترضت خزينة الدولة سنة 2011 ما يناهز 36 مليار درهم، على مستوى السوق الداخلي و12,6 مليار درهم على المستوى الخارجي، وقد أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع كلفة المديونية التي أصبحت تتقل كاهل الميزانية التي خصصت ما يناهز 18,2 مليار درهم سنة 2011 لتسديد فوائد الدين فقط، ومن المرتقب أن تصل فوائد الدين إلى 20,12 مليار درهم سنة 2012.

كما نلاحظ استمرار عجز ميزان الأداءات، حيث فاق عجز ميزانية التجارة الخارجية سنة 2011 جميع موارد الصادرات وناهز 185,5 مليار درهم، وهذا التطور الخطير أدى إلى تدني نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 48% فقط، وهو ما أدى إلى تقليص متزايد فيما يخص احتياطات الصرف التي وصلت إلى 168 مليار درهم سنة 2011 عوض 207 مليار درهم سنة 2007، ولا يمثل هذا المستوى سوى أقل من 4 شهور من الواردات ضد 11,2 شهرا سنة 2007.

ففي سنة 2011 استنزفت فوائد الدين الداخلي 10% من الموارد الجبائية، لذلك فإن حالة المالية العمومية وصلت إلى وضعية لا يمكن القبول بها، وتستدعي حتما وضع وتطبيق إستراتيجية في المدى المتوسط والبعيد لإقرار التوازنات العامة، وهو ما يتطلب إصلاحا جذريا لميزانية الدولة من بين أسسه في نظرنا:

- 1- الاعتماد على سياسة الميزانية المتوسطة المدى؛
- 2- تقديم الميزانية مرفقة بمؤشرات قائمة على تحقيق نتائج يمكن قياسها (الأداء السوسيو اقتصادي، جودة الخدمات، كفاءة التدبير)؛
- 3- إدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية؛
- 4- تبسيط قراءة وتحليل الميزانية بناء على اللوائح التصنيفية للعمليات المالية والوثائق المرتبطة بالميزانية؛
- 5- جندرة الميزانية، أي مقارنة النوع، التي أصبحت خيارا استراتيجيا لضبط نسبة التنمية البشرية ومدى تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين؛
- 6- محاربة مظهرات الحسابات الخارجة عن الميزانية؛
- 7- إغناء التواصل المالي وإصلاح القانون التنظيمي للمالية؛
- 8- تعزيز شفافية المالية العمومية باعتماد معايير الميزانية المفتوحة؛
- 9- تقوية دور البرلمان في مناقشة ومراقبة الميزانية انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديدة؛
- 10- إشراك كل الفعاليات الحية في المجتمع من تنظيمات اقتصادية ومهنية ونقابية أثناء إعداد الميزانية التوقعية.

المحور الثالث : نظام الامتيازات والخصاص الاجتماعي.

من المعضلات التي يواجهها الاقتصاد المغربي نظام الامتيازات وسيادة اقتصاد الربيع وتعثر إصلاح القضاء وتخلف الإدارة وضعف التنافسية، فلم يعد من المقبول الاستمرار في سياسة إغناء الغني وإفقار الفقير.

إليه، ليتبوأ المغرب المكانة التي يستحقها لما له من مؤهلات بشرية وفكرية وحضارية وما يتوفر عليه من مقومات التأهيل والاندراج في الاقتصاد العالمي.

لقد آن الأوان لإعادة الاعتبار للمفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعادة صياغة مقوماتها على أسس جديدة، محورها وهدفها المواطن المغربي في إطار اقتصاد وطني، له من القدرة والمناعة ما يؤهله لتجديد هيكله وتحديثها وضمان قدرته على التفاعل مع محيطه الجهوي والدولي لتقوية تكامله وتماسكه.

فلكل من الدولة والقطاع الخاص دورهما الأساسي في تنفيذ البرامج التنموية المطروحة على بلادنا في إطار إستراتيجية مندمجة الحلقات، تتم بلورتها في مخططات وطنية متوسطة الأمد ضمن ميزانيات اقتصادية وليس فقط مالية. تسعى إلى تحقيقها كل المكونات الإنتاجية للاقتصاد الوطني ضمن برامج تعاقدية تتناسب وطبيعتها وقدرتها ومؤهلاتها والإمكانات المتوفرة أو المرصودة إما وطنيا أو دوليا (شراكة دوفيل، البرنامج الإرشادي الوطني 2011 - 2013، الاتحاد من أجل المتوسط...)

المحور الثاني: عجز الميزانية والمتطلبات السوسيو اقتصادية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

نلاحظ أنه منذ بضع سنوات تفاقم بشكل كبير وسريع عجز المالية العمومية، وكذا عجز الموازنات الخارجية ليصل إلى مستويات مقلقة، مما يستدعي اتخاذ تدابير جريئة من أجل إعادة ترميم التوازنات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية لإعطاء نفس جديد للسياسة المالية العمومية في إطار إستراتيجية استباقية ناجعة وفعالة.

ففي نهاية سنة 2011، بلغ عجز ميزانية الدولة ما يفوق 42 مليار درهم، أي ما يعادل 6,1% من الناتج الداخلي الخام باحتساب مداخيل الخوصصة و7% دون احتساب مداخيل الخوصصة.

إن هذا الارتفاع المتنامي والتواصل للعجز المالي ينذر بوضعية مقلقة بخصوص المالية العمومية، خاصة بعد الفوائض المالية التي سجلت في سنتي 2007 و2008، مما يدل على عدم ملاءمة السياسة المالية التي وضعت وطبقت منذ سنة 2008، خاصة مع بروز وتفاقم الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، فقد انتقل رصيد ميزانية الدولة من فائض بنسبة 0,6% سنة 2007 إلى عجز يناهز 4,5% سنة 2010 و6,1% سنة 2011، ومن المحتمل أن يرتفع خلال سنة 2012.

السيد الرئيس،

لاشك أن هناك علاقة مباشرة بين وسائل تمويل العجز المالي والمديونية، سواء منها الداخلية أو الخارجية، حيث نلاحظ أنه منذ سنة 2007 ارتفعت المديونية من 329,08 مليار درهم سنة 2010 إلى 494,3

بالبورصة والمأجورين والطبقات المتوسطة والفقيرة، حيث بلغت مساهمة
المأجورين بخصوص الضريبة على الدخل ما قيمته 19,23 مليار درهم، وهو
ما يشكل نسبة 71,6% من مجموع الضريبة على الدخل لسنة 2010.
إن هذا الحصار الضريبي للملزم المغربي هو ما يسمى في أدبيات العلوم
المالية بالضغط الجبائي والذي انتقل من 19,9 سنة 2005 إلى 22,6 سنة
2011 ومن المتوقع أن يصل إلى 22,20 سنة 2012.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

فبالرغم من الجهود التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر
والهشاشة، مازال الحصاص على المستوى الاجتماعي كبيرا، فبالنسبة للتنمية
البشرية مازلنا نحتل المرتبة 130، وهو ما لا يتلاءم وحجم الدعم العمومي
الإجمالي على المستوى الاجتماعي، حيث بلغت نفقات الحسابات المرصودة
لأمور خصوصية في المجال الاجتماعي خلال سنوات 2008، 2009
و2010 ما مجموعه 14,85 مليار درهم، إضافة إلى مساهمة صندوق دعم
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ب 8,4 مليار درهم، كما أن نفقات الميزانية
العامة الخاصة بالقطاعات الاجتماعية بلغت خلال الفترة المشار إليها ما
مجموعه 182,80 مليار درهم، وهو ما يدل على ضعف الحكامة في مجال
محاربة الفقر والهشاشة والحصاص الاجتماعيين في مختلف القطاعات
الاجتماعية، نذكر منها: التعليم، الصحة، السكن، الأسرة والتضامن... ولا
داعي لذكر مختلف مؤشرات التنمية البشرية وحجم الحصاص وتدهور جودة
التعليم وضعف التأطير الصحي واستمرار العجز الاجتماعي والفقر الحضري،
والتي لا تتلاءم وحجم النفقات المخصصة للمجال الاجتماعي، مما يدل على
ضعف الحكامة واختلالات التدبير والتسيير بمختلف القطاعات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أنتقل إلى المحور الخامس والمتعلق بالاستثمارات العمومية،
فمن المعلوم أن نفقات الاستثمار العمومي تضم كل من مكونات الميزانية
العامة للدولة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2008 إلى
2012 ما قيمته 760,21 مليار درهم، وهو مبلغ يعكس الجهود الاستثمارية
للدولة في ظل الظرفية الاقتصادية العالمية المتسمة بالأزمة، غير أن هذا
الجهود الاستثمارية يشير لدينا مجموعة من التساؤلات:

- ما هي القيمة المضافة لهذا الجهود الاستثمارية على الاقتصاد الوطني؟
- كم عدد المقاولات والشركات المغربية التي استفادت من هذه الاستثمارات
العمومية؟

- كم عدد مناصب الشغل القارة التي تم إحداثها؟

- ما هي الدينامية الاقتصادية لـ 760 مليار درهم على المستويين المحلي

إن الارتفاع الكبير لنفقات صندوق المقاصة تتطلب اليوم من الحكومة
اتخاذ قرارات جريئة وجرأة سياسية، حتى يصل الدعم لمستحقه، فلقد
أبانت العديد من الدراسات أن 20% من الأسر الأكثر غنى تستحوذ على
40% من الدعم الغذائي و75% من دعم المحروقات، في حين نجد أن
20% من الأسر الأكثر فقرا لا تستفيد سوى من 6,1% بالنسبة للقمح
الطري و9,3% بالنسبة للسكر و1% فقط بالنسبة للمحروقات،
فنفقات المقاصة في الميزانية العامة للدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة
بلغت ما يناهز 138,8 مليار درهم دون احتساب مخصصات صندوق دعم
أسعار بعض المواد الغذائية بما مجموعه 6310,03 مليون درهم خلال الفترة
الممتدة من 2005 إلى 2010.

لذلك، فإن إصلاح صندوق المقاصة أصبح مهمة لا تقبل الانتظار أو
التأجيل، وهو إحدى التحديات المطروحة على الحكومة واختبار لخطاب
الإصلاح.
السيد الرئيس،

يشير التقرير حول النفقات الجبائية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة
2012 أن المنعشين العقاريين والأنشطة العقارية هي الأكثر استفادة من
التدابير الاستثنائية، وذلك بـ 41 تدبيرا، بلغ ما تم تقييمه منها 33 تدبيرا،
ما قيمته 5413 مليون درهم بالنسبة لجميع الضرائب و1373 مليون درهم
بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة أي ما مجموعه 6786 مليون درهم سنة
2011 كنفقات جبائية استفاد منها القطاع العقاري.

ومن خلال المعطيات المتوفرة لدينا، فإن القطاع العقاري هو الأكثر
استفادة من الامتيازات الجبائية، في حين أن نسبة الإعفاءات ذات الطابع
الصحي والاجتماعي لا تشكل سوى 28,20% من مجموع الإعفاءات
المنوحة للمنعشين العقاريين و 32,30% من مجموع الإعفاءات خلال الفترة
الممتدة من 2007 إلى 2011 المنوحة لقطاع الفلاحة والصيد البحري،
وهو ما يبين ضعف النفقات الجبائية بخصوص القطاعات الاجتماعية.

والملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها في هذا الإطار أن النظام
الضريبي المغربي يتكون من ثلاث أنواع من الملزمين بالضريبة:

- الفئة الأولى معفية من الضرائب، وهي مرتبطة بالقطاع الفلاحي. هذا
الإعفاء الذي تنتهي مدة تمديده الإضافية في سنة 2013، والذي تبشرنا
حكومتنا الموقرة بفتح نقاش وطني حوله بذل وضع حد لهذا الامتياز غير
المستحق، خاصة بالنسبة للفلاحة التصديرية وتطبيق القانون والعدالة
الجبائية بين مختلف القطاعات الإنتاجية، فهل تنتظرون التعليمات والإشارات
بدل استعمال السلطات المخولة لرئيس الحكومة بمقتضى الدستور الجديد؟

- الفئة الثانية وهي التي تختار ما يناسبها من الضرائب فقط، وهي
مرتبطة بالقطاع العقاري؛

- والفئة الثالثة وهي التي تؤدي نيابة عن الآخرين وتتحمل عبء
الجبائيات، وتمثل أساسا في فئة الملزمين المكونة من الشركات المدرجة

القرار العمومي ومراقبة السياسات الاقتصادية والنفقات العمومية.
إن الاقتصاد المغربي مازال يعاني من مجموعة من الصعوبات والإكراهات المرتبطة بـ:

- البيروقراطية والفساد الإداري: فالإدارة اليوم من ضمن المعوقات الأساسية للتطور الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، فتخليق المرفق العام وتحديث وإصلاح الإدارة يعتبر من الأوراش ذات الأولوية، فالحكومة مطالبة باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الاستعجالية لإعداد ميثاق المرافق العمومية والذي يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية، طبقا لمقتضيات الفصل 157 من الدستور الجديد ضمن إصلاح شمولي لأجهزة الإدارة والمرافق العمومية؛

- ورش إصلاح القضاء: يعتبر القضاء من ضمن المعوقات الأساسية للاستثمارات الخارجية، فاستقلالية القضاء ومصداقيته تشكل عنصرا من عناصر التنافسية، لذا أصبح اليوم إرساء قضاء سريع وشفاف من أولوية الأولويات بغرض دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتعزيز دولة الحق والقانون وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الداخلية والخارجية، خاصة بعد انخراط المغرب في مسلسل الاندماج في محيطه الدولي.

إن تخليق جهماز القضاء وضمان احترام حقوق المتقاضين أصبح اليوم ضرورة ملحة. فالحديث عن إصلاح القضاء دون الشروع فيه، أصبح يطرح أكثر من علامة استفهام، ولم يعد مقبولا الاستمرار فيه.

فالأمر يتطلب اليوم الجرأة والقرار السياسي لإصلاح القضاء، فهل نسمح بقضاء مستقل ونزيه وتوطيد دولة القانون في الأمد المنظور؟ أم أن لوبيات الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والقضائي أقوى من إرادة التغيير نحو المغرب الحديث؟ وهل سيفتح الحوار الوطني المرتقب الطريق نحو إصلاح منظومة العدالة ونزاهة واستقلالية القضاء المغربي وإرساء مغرب المؤسسات، مغرب العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة؟
السيد الرئيس،

إذا كان البرنامج الحكومي المقدم من طرف رئيس الحكومة للبرلمان خلال شهر يناير 2012 يتضمن التزام الحكومة بتعزيز وتنويع آليات التعاون وتكثيف التواصل وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية وتقليص الفوارق أولوية كبرى في البرنامج الاجتماعي للحكومة من خلال تقوية وتعزيز السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتيسير الولوج إليها واستهداف مختلف الفئات الاجتماعية، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2012 خيب، مرة أخرى، آمالنا، وكشف بالأرقام عن تراجع نفقات القطاعات الاجتماعية.

فإذا كان قانون المالية لسنة 2011 خصص نسبة 44,21% من مجموع نفقات الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، فإننا نلاحظ أن مشروع قانون المالية لسنة 2012 خصص فقط 39,35%، وهو ما يعني انخفاض نفقات

والجهوي؟

- ما هي نسبة الإنجازات التي عرفتها هذه الاستثمارات؟

- ما هي مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي للبلاد؟

لقد أثرتنا هذه التساؤلات لعلنا أن أهم الصفقات المنجزة من طرف المؤسسات العمومية يتم تفويتها لشركات ومقاولات أجنبية، يتم تحويل أرباحها إلى دول المنشأ دون استفادة الاقتصاد الوطني من إعادة توظيف هذه الأرباح أو خلق مناصب شغل جديدة وقارة أو توفير مدخرات للاستثمار، حيث لم تستفد المقاولات المغربية العاملة بقطاع الأشغال العمومية فيما يخص الطرق السيارة مثلا إلا بنسبة 29% من الغلاف المالي بمبلغ إجمالي 9,48 مليار درهم، في حين استفادت المقاولات الأجنبية بما قيمته 23,02 مليار درهم، مما يدفعنا للتساؤل:

- هل للحكومة سياسة واضحة لعقلنة نفقات الاستثمارات العمومية؟

- وهل لها إستراتيجية لإعادة توظيف القيمة المضافة لهذه الاستثمارات؟

- ألم يكن الوقت لاستعمال عقود (offset) لتنمية الاقتصاد المغربي كما هو معمول به في العديد من الدول؟

- أليس من الحكامة الاقتصادية إعادة النظر في مقتضيات ميثاق

الاستثمار واعطاء الأفضلية والأولوية للمقاولات المغربية؟

أما على مستوى الإنجاز، فحسب المعطيات المتعلقة بنهاية سنة 2011، بلغ معدل إنجاز الاستثمارات العمومية 61% فقط، مقارنة مع التوقعات. وهو ما يطرح السؤال حول مصير 39% من الاستثمارات العمومية التي تم الالتزام بها في قانون المالية لسنة 2011؟

أما بخصوص استثمارات الميزانية العامة، فطبقا لمقتضيات الباب الثاني تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار في الميزانية العامة 59,13 مليار درهم في مشروع قانون المالية 2012، ويمكن اعتبار هذا الجزء من الاستثمار غير منتج لفرص الشغل الدائمة، حيث يتم تخصيصه إلى بناء وتجهيز المقرات الوزارات، شراء الأراضي، أشغال التهيئة والإقامة، شراء عتاد وأثاث المكاتب، المعلومات، صيانة وإصلاح عتاد المعلومات.

فهل يمكن اعتبار هذه النفقات استثمارة بالمعنى الاقتصادي، لأنها - بطبيعتها - لا تساهم في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي وخلق فرص دائمة للشغل؟ أم أن الأمر يتعلق فقط بالنفخ في حجم الاستثمارات العمومية ليس إلا؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

على العكس من كل التصورات ذات النزعة الوظيفية أو التدبيرية التي تختزل الحكامة الاقتصادية في النجاعة الحسابية والمالية، فإن الحكامة الديمقراطية التي نحن بحاجة إليها تعتمد على دور المؤسسات بوصفها بناء جاعيا وعلى تنسيق السلوكات الخاصة والعمومية وعقلنة مساطر اتخاذ

الجماعية؛

2. تعزيز قوانين الشغل واحترام الحريات النقابية؛
3. الإسراع بحل إشكالية صناديق التقاعد؛
4. مراجعة المراسيم الخاصة بالترقية والتنقيط والامتحانات المهنية؛
5. المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87؛
6. إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي؛
7. إقرار نظام جديد للأجور عادل ومنصف؛
8. تعزيز الحماية الاجتماعية للمأجورين؛
9. مراجعة الترسنة القانونية المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض النفسية ومعاش العجز؛
10. الإسراع بإخراج مشروع القانون المنظم للأعمال الاجتماعية؛
11. إصلاح النظام العام للوظيفة العمومية؛
12. مراجعة قانون الضمان الاجتماعي لتمكين مهنيي النقل وشغيلة الصيد التقليدي من الاستفادة؛
13. إقرار مشروع التعويض عن فقدان الشغل؛
14. تحسين ظروف العمل والصحة والسلامة المهنية؛
15. تنفيذ كل المتعضيات والالتزامات الواردة في اتفاق 26 أبريل 2011. إنها مجموعة من الإجراءات ذات الأولوية، قبل إقرار قانون الإضراب أو قانون النقابات اللذين لسنا مبدئيا ضدها، بل يجب أن يأتيها - في نظرنا - كنتيجة لحوار اجتماعي تفاوضي وتوافقي ضمن ميثاق اجتماعي بين مختلف أطراف الإنتاج الثلاث: الحكومة، المراكز النقابية وأرباب العمل. بناء على الملاحظات المشار إليها، السيد الرئيس، في هذه المداخلة، وبناء على هذه الملاحظات وعلى تعاظمي الحكومة مع التعديلات التي تقدمنا بها في اللجنة، سنصوت ضد مشروع قانون المالية لسنة 2012.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

قولها من الصباح. شكرا السيد المستشار. نمر إلى المجموعات، هناك مجموعة الاتحاد المغربي للشغل في 10 دقائق. اسمح لي ما كابينش. السيدة المستشارة، درتي طلب للسيد الرئيس باش تتدخل ورفض الطلب ديالك وتوصلت به. ما كابينش، اسمح لي... ما كنخرقش القانون، أنا الجدول اللي عندي هو هذا، ما عنديش حاجة أخرى، الجدول الزمني اللي عندي هو هذا اللي عندي.

منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، تفضل. راه هما الأولين.. واحد الدقيقة، كين منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية.. الاتحاد الوطني للشغل.. يهضر هذا، يسالي 10 دقائق ونعطيك.. خليوا السيد يهضر حتى يسالي. تفضل السيد المستشار.

القطاعات الاجتماعية بنسبة 4,89% من النفقات العامة لميزانية الدولة خلال هذه السنة، فكما يقال: "إن الأرقام كشاف"، وتفصح عن حقيقة السياسة الاجتماعية للحكومة الحالية وعن الخطابات الديماغوجية والشعبوية في بعض الأحيان. وما "صندوق التماسك الاجتماعي" إلا بروباكندا سياسية في غياب وسائل تمويل قارة ودائمة وكافية لتغطية حاجيات 8,5 مليون مغربي.

ما ابقى والو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الوقت.

المستشار السيد محمد دعيدة:

.. مما يتطلب إحداث ضريبة على الثروة من أجل التضامن المجتمعي الحقيقي والاستقرار الاجتماعي كدعامة للاستقرار السياسي، وهو التعديل الذي تقدمنا به أثناء مناقشة مشروع القانون المالي داخل لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية التي وافقت عليه، مما جعل فرائد البعض ترتعد وخلق استنفارا في مختلف الأجهزة الحكومية.

وفي هذا الإطار، أفتح قوسا (هل يعلم السادة المستشارون والسادة الوزراء أن نسبة مداخيل الدولة فيما يخص مثلا لتر من الماء المعدني سيدي علي لا يتجاوز 0,01 درهم، بمعنى سنتيم، في حين يباع اللتر الواحد للمواطنين ب 6 دراهم، وتتجاوز 20 و 30 درهم بالمطاعم والفنادق؟). فهل ستكون للحكومة الجرأة في مراجعة نسبة ما تحصله من مداخيل بخصوص العديد من الثروات الطبيعية؟ أم أن اقتصاد الربيع والاستفادة من مداخيل وخيرات المغرب سيظل عنوانا بارزا في احتكار البعض لخيرات البلاد؟

وعلى مستوى التشغيل، فإن عدد المناصب المخصصة لمختلف القطاعات لا تنفي لا بحاجيات الإدارة فيما يخص الموارد البشرية ولامتصاص بطالة الأطر الشبابية الحاصلة على الشهادات والمعطلة عن العمل، والتي تصل البطالة في صفوفها إلى 18,3%.

بالنسبة لنتائج الحوار الاجتماعي، فلقد كانت نتائج الحوار الاجتماعي الذي التزمت به الحكومة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين محيية لأمال الشغيلة المغربية.

فعلى الرغم من الجهود المالي الذي قامت به الحكومة لتحسين أجور الموظفين ومستخدمي القطاع الخاص لمواجهة ارتفاع الأسعار وزيادة في التعويضات العائلية، والتي لا شك أنها ستتضرر من جراء الرفع من قيمة رسوم الضريبة على الاستهلاك التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2012، فإن الحكومة - ومن خلال الحوار الاجتماعي - مطالبة وباستعجال بـ:

1. مأسسة الحوار الاجتماعي وتقوية العلاقات المهنية البيئية والمفاوضات

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام الأتمان الأكلان على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أنتشر اليوم، باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن أقدم بين أيديكم قراءتنا وملاحظاتنا حول مشروع قانون المالية الذي ناقشناه بمسؤولية وفعالية من خلال اللجان المختصة، وهي مناسبة أكدنا فيها دورنا في هذه المؤسسة، من خلال إسهاماتنا التشريعية والرقابية كمجموعة تمثل المأجورين بحق. ونظراً لمحدودية الوقت المخصص لنا، سنحاول التركيز جهد المستطاع على بعض النقاط الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نناقش اليوم مشروع القانون المالي لسنة 2012 في ظرفية سياسية واقتصادية وكذا تحول اجتماعي، ساهم فيه الكل من منطلق الانتقال السلس في ظل المؤسسات الدستورية، فكان دستور جديد وانتخابات جديدة، حظيت بالقبول وحكومة انبثقت من صناديق الاقتراع.

واليوم نحن مطالبون - أغلبية ومعارضة وبقائنا - أن نجد خطابنا السياسي وخطابنا التعبوي وخطابنا التوعوي، بأن نقدم مقترحات بديلة وعملية وأن نخرج من سلوكات سياسية وخطابات ماضوية لا بد من تجاوزها باستحضار مصلحة الوطن وثوابته ومطالب أبنائه العادلة والمشروعة، خاصة أننا في ربيع سياسي، ولكن البعض أبى إلا أن يبقى في الخريف، ودارت الشتاء وجاء الربيع وهو مازال باقي مسكين..

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

إن تشخيص الوضعية الاجتماعية التي ورثتها هذه الحكومة لا تبعث على كثير من الارتياح، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تراجع مؤشر التنمية من 114 إلى 130 من 2010 إلى 2011؛

- الفقر: 8.5 مليون معوز؛

- السكن: عجز 700 ألف وحدة وبقاء 43 تجمع صفحي؛

- البطالة: أكثر من مليون، 24% منهم حاملي الشهادات؛

- الأمية: ما يفوق 30%؛

- الهدر المدرسي: 8,10% في الثانوي و18% جامعي؛

- وفيات الأطفال والنساء: 32 و132 على التوالي؛

- مديونية الأسرة بلغت 26% من القروض موجهة إلى الأسر؛

- تمركز الثروة في قلة من المحوظين؛

- الفوارق بين الجهات والفئات.

وهذه الأرقام والحقائق هي التي تفرض بالضرورة معالجة اجتماعية ذات أبعاد أقيية واجتماعية من خلال مشروع مجتمعي تشارك فيه كل القوى السياسية والنقابية والمجتمع المدني، وهو ما لمسناه جلياً في إجراءات مشروع القانون المالي الحالي رغم أنه انتقالي، ونرجو أن يتعزز ذلك في ميزانية 2013.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من مبدئنا الدائم لكل المبادرات الايجابية، فإننا نشجع التدابير والسياسات العمومية التي جاء بها البرنامج الحكومي من خلال سياسة واضحة في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية، والتي اعتمدت فيها مقاربة إرادية نجدها جلية في اللمسة الاجتماعية الواضحة في المشروع المعروض، ونهجه لسياسة تضامنية من خلال عدة إجراءات، نذكر منها:

- رصد مبلغ مليون درهم لفائدة صندوق دعم تشغيل الشباب، وتفعيل

الآليات الجديدة الهادفة إلى الإدماج في سوق الشغل؛

- الزيادة في قيمة المنحة للطلاب، التي لم تتغير بالمناسبة منذ أكثر من

30 سنة؛

- إحداث دعم صندوق التماسك الاجتماعي؛

- تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) لتشمل 8,5 مليون

مواطن ومواطنة من الشرائح المعوزة؛

- دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، الشيء الذي يحدث لأول مرة في

الميزانية؛

- خلق 26.204 منصب مالي، ستساهم في إدماج حاملي الشهادات،

سيخصص 45% منها لقطاعات التعليم والصحة والعدل، ناهيك عن

مناصب الشغل الأخرى، التي يحدتها القطاع الخاص وغيره؛

- تعزيز فعالية الاستثمار العمومي المنتج للثروة والشغل؛

- تحقيق نمو بمعدل 4.2% وحصر عجز الميزانية في 5% من الناتج الداخلي

الخام، مقابل 6,1% سابقاً، ونسبة التضخم فيه رغم الظروف الاقتصادية

الصعبة التي تشكو منها الكثير من الدول؛

- توسيع مجال تدخل صندوق التنمية؛

- إنجاز المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتخصيص مبلغ

2,3 مليار درهم؛

- إعداد برنامج حكومي استعجالي لمواجهة آثار الجفاف ودعم الفلاح

المغربي؛

- إخراج صندوق التكافل العائلي، باعتماد مالي بلغ 160 مليون درهم؛

- الالتزام - وهذا يؤكد ونشجع كذلك عليه - بتنفيذ اتفاق 26 أبريل

2011 في إطار الحوار الاجتماعي، بل ورصد غلاف مالي فاق 13 مليار

درهم؛

الاجتماعيين يتضمن المنهجية وجدول أعمال محدد؛

- العمل على تفعيل مقتضيات الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين، سواء على المستوى المركزي، وخاصة اتفاق أبريل - الذي نثمنه كما جاء سابقا - بتخصيص أكثر من 13 مليار درهم له؛

- تشجيع المفاوضة الجماعية؛

- تفعيل مؤسسة الحوار ثلاثية التركيب ذات الصلة بالحوار الاجتماعي، وانتظام اشتغالها (المجلس الأعلى للتوظيف العمومية، المجلس الأعلى للتعاقد، المجلس الأعلى للمفاوضة الجماعية) وغيره من المجالس ذات التركيبة الثلاثية؛

- إخراج قانون النقابات الذي سيضع القواعد الأساسية لممارسة وتأسيس عمل النقابي المسؤول، الذي يعنى بتنظيم المأجورين والدفاع عن قضاياهم ومطالبهم وتوسيع قاعدة التأطير النقابي؛

- العمل على إخراج القانون التنظيمي للإضراب في إطار يوازي أو يوازن بين ضمان الحريات النقابية والحقوق المشروعة للشغيلة، ويوفر استقلال علاقة الشغل والسلم الاجتماعي ويضمن استمرار الحد الأدنى من الخدمات الحيوية؛

- الالتزام بإصلاح منظومة التقاعد بما يضمن حقوق الأجراء والمتقاعدين؛

- تعزيز الديمقراطية الاجتماعية من خلال وضع قواعد قانونية واضحة وموضوعية للإشراف وتنظيم عمليات انتخاب ممثلي الشغيلة وتوسيع نطاق تمثيلية الأجراء، وذلك بإعادة النظر في الخريطة الانتخابية والتقسيم الانتخابي للأجراء والمساواة بين الناخبين في القطاعين العام والخاص والحد من الربع الانتخابي الذي دام عقودا؛

- العمل على تعزيز الحريات النقابية وإكمال التصديق على مختلف الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة؛

- التسريع بإعداد الإطار القانوني والتنظيمي للتمويلات البديلة والتي من شأنها أن تستجيب لانتظارات العديد من المستثمرين بالداخل والخارج وتعطي دينامية جديدة لاقتصادنا الوطني، وتستوعب أو تمتص العديد من مناصب الشغل؛

- الإصلاح الضريبي الشامل، وخاصة الضريبة على الدخل التي تهم الأجراء؛

- إصلاح منظومة الأجور، والتي توجد ضمن جدول أعمال الحوار الاجتماعي لهذه السنة؛

- وأخيرا، إصلاح منظومة الترقية والتنقيط.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،

- مواصلة تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين عبر دعم أسعار المواد الأساسية عبر نظام المقاصة الذي خصص له 46,50 مليار درهم، منها 14 مليار درهم كمتأخرات؛

- إسقاط الرسم المخصص لدعم المجال السمي البصري، استفادت منه شريحة كبيرة من المواطنين ذوي الدخل المحدود؛

- التعهد بإصلاح نظام صندوق المقاصة لدعم القدرة الشرائية والاستهلاك الداخلي؛

- التعهد بإحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، الذي ما فتئنا نطالب به في لقاءاتنا الحوارية مع الحكومة.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يفوتنا التنويه بالعديد من المبادرات القطاعية التي ندعو أن تتحول إلى خيط ناظم يشمل جميع القطاعات والمؤسسات العمومية، ومنها مبادرة نشر لأئحة المستفيدين من مأذونيات النقل ولأئحة الجمعيات الذين يستفيدون من الدعم العمومي، ولأئحة الدعم العمومي للصحف وفسخ عقود "SODEA" و"SOGETA" التي لم يحترم من فوتت لهم الأراضي دفاتر التحملات.

كما نوه بالإجراءات المتخذة في مجال تدبير الدعم السينمائي وإخراج دفاتر التحملات الخاصة بالشركات الوطنية في مجال الإعلام السمي البصري.

ونعلن مساندتنا للخطوات التي قامت بها بعض الوزارات في إحالة بعض ملفات الفساد أو التي تشتم منها رأئحة الفساد على المفتشيات العامة وعلى المحاكم المختصة.

كما نسجل بإيجابية إصلاح القضاء بمعناه الشامل وكذا عزم وزارة العدل على إحالة جميع الملفات التي فيها شبهة تبديد المال العام، بناء على التقرير الأخير أو غيره من التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات على القضاء لبيت فيها.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إننا، ونحن نسجل هذه الأهداف الطموحة التي تمثل انتظارات كبرى للمواطنين، وتعب عن معاناة المغرب العميق والخصائص الكبيرة في المغرب الاجتماعي، وإذ نسجل كذلك التزامكم بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، نؤكد لكم على ما يلي:

- ضرورة العمل على مؤسسة الحوار الاجتماعي، مركزيا وقطاعيا، واعتماد إطار مرجعي أو قانون متوافق عليه بين الحكومة والفرقاء

هذا المشروع المجتمعي ينبغي أن يجسد القيم التي يتبناها مجتمع باعتبارها المعايير التي يقيس من خلالها مجتمع معين حركته التاريخية وإنجازاته في الزمان والمكان، ويمارس من خلالها استجاباته الاجتماعية المشتركة ويحقق عبرها شخصيته الجماعية المتناسكة.

وهذا ما نطمح إليه من خلال إسهاماتنا داخل هذه المؤسسة وخارجها مع كل الفاعلين الجادين والغيورين على وطنهم.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استصممت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. طلبت نقطة نظام السيد الرئيس؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

حتى لا أطيل عليك، السيد الرئيس، وعلى السادة الوزراء والإخوان. أنا بغيت، الله يخليك، باش أؤكد أمام المجلس الموقر أنه في الأمس كان لنا ندوة رؤساء برناسة السيد رئيس المجلس من أجل مناقشة الترتيبات لهذه الجلسة، وذلك بناء على طلب تقدم به أو رسالة وجهت من طرف الفريق الاستقلالي للسيد رئيس المجلس.

وهناك إخوان من رؤساء الفرق الذين كانوا حاضرين في ندوة الرؤساء، واقترحوا، ليس رئيس الفريق الاستقلالي هو الذي اقترح، أن هناك مجموعة نقابية قد وجهت طلبا إلى السيد الرئيس من أجل تمكينها من فسحة زمنية للتدخل، ووافق الجميع وسجل ذلك في المحضر، وبطبيعة الحال المجموعة المعنية هي كانت ديال الاتحاد العام للشغالين، سبعة إخوان. وبالتالي، نلتبس منكم، تطبيقا لما توافق عليه الجميع الذين كانوا حاضرين، أن تعطى الكلمة لهذه المجموعة.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إنما أنا عندي ورقة هنا، بأن جات مراسلة للرئاسة فوق، وتم رفض هذا التدخل هذا. وهذا الشيء اللي تتقول ندوة الرؤساء ما اعطاشاي.. الندوة ما قررتش، حتى أنا راه حاضر.. إيوا اجبد المحضر.

رفعت الجلسة.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

إن الأحداث والاحتجاجات التي عرفتها بعض المدن وما شابهها من انحرافات واعتداءات بين الطرفين، تتطلب من الجميع الوعي بجسامة اللحظة التاريخية التي يعيشها المغرب الذي اختار لها جميعا شعار الإصلاح في ظل الاستقرار، وهو ما يتطلب معه عدم الاقتصر على معالجة هذه التجاوزات على المقاربة الأمنية، بل لابد من مقاربة شمولية تعتمد الحوار الجاد وإبداء الحلول الاجتماعية الضرورية.

وبهذه المناسبة، إذا كان لقوات الأمن والقوات المساعدة الدور الكبير في الحرص على الأمن واستتبابه، فإنه يجب إعادة النظر في ظروف اشتغالهم عبر توفير الاعتمادات الكافية والكفيلة لتحسين ظروف عملهم في جميع الأبعاد والمتطلبات الملحة.

السيد الرئيس المحترم،

لا تفوتنا المناسبة كي نؤكد أيضا على أهمية تعزيز دور المركيزات النقابية ومأسسة الحوار الاجتماعي وجعله حوارا منتجا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد تقدمنا.. قفرت على مجموعة من النقاط لأن الوقت يدهمني.

السيد الرئيس المحترم،

لقد تقدمنا باقتراح تعديلات جوهرية وأساسية، كلها ذات طابع اجتماعي، كالخضوع عن الأعباء العائلية للمتابعين دراستهم دون سن محددة أو على الأقل - كما وعدتمونا - إضافة سنة واحدة لتصبح 26 بدل 25، ورغم أن البعض من هذه التعديلات لم تكن لديه أي انعكاسات مالية، كالتعديل المرتبط بطلب الإغفاء من الضرائب والرسوم عن الممتلكات المنقولة، كما جاءت به المادة 247، وأكدتم على أحقية الأحزاب واستثنيت النقابات تحت مسوغات لم تقنعنا ولم تجد لمسامح مجموعتنا القناعات الجازمة.

ورغم ذلك، فإننا سنواصل معكم البناء في إطار تشاركي، يراعي مصلحة الوطن أولا ومصلحة الوطن أخيرا، ويرسخ الحوار والتشاور كخيار استراتيجي، اعتمدهنا مع الحكومات السابقة، وسنستمر فيه مع الحكومة الحالية، داعين لها بالتوفيق والنجاح لما فيه مصلحة الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

وفي الأخير، إن أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي غير ممكن ما لم يكن مندرجا ضمن مشروع مجتمعي محدد المعالم، وهو المشروع المجتمعي الذي ترى في الأمة نفسها وتسعى من خلاله إلى بلورة حلمها.